الأمم المتحدة
S/2016/348
مجلس الأمن
Distr.: General
15 April 2016
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بليبريا المنشأ عملا بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣)

يتشرف فريق الخبراء المعني بليبريا المنشأ عملا بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بأن يحيل طيه التقرير النهائي عن أعماله، وفقا للفقرة ٣ (ب) من قرار مجلس الأمن ٢٢٣٧ (٢٠١٥).

وقُدِّم هذا التقرير إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبريا في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦، ونظرت فيه اللجنة في ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٦.

وأرجو ممتنا توجيه انتباه أعضاء مجلس الأمن إلى هذه الرسالة وإلى التقرير المرفق بها وإصدارهما باعتبارهما وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) دافيد زونمينو

220416 210416 16-05150 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بليبريا المقدم عملا بالفقرة ٣ (أ) من قرار مجلس الأمن ٢٢٣٧ (٢٠١٥)

موجز

في إطار الولاية الحالية لفريق الخبراء، شهد غرب أفريقيا ثلاث هجمات إرهابية رئيسية فتاكة، وذلك في كل من باماكو (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥) وواغادوغو (كانون الثاني/يناير ٢٠١٦) وغراند باسام بكوت ديفوار (آذار/مارس ٢٠١٦). وأعلنت جماعة ''المرابطون''، وهي فرع من فروع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، مسؤوليتها عن الهجمات الثلاثة جميعها. وقد أبرزت هذه الهجمات هشاشة المنطقة، لا سيما ليبريا، في الوقت الذي يمر فيه البلد بعملية نقل المسؤوليات الأمنية من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا إلى حكومة ليبريا. ولم يسبق لليبريا أن شهدت هجمات إرهابية من قبلُ. ومع ذلك، فإن الحوادث التي تقع في كوت ديفوار المجاورة يمكن أن تعطي زخما إضافيا للحكومة من أجل التعجيل بالإصلاح وتعزيز قطاع الأمن قبل تصفية البعثة.

وعلى الرغم من قيام الحكومة مؤخرا بنشر أفراد أمن على طول حدود ليبريا التي يسهل اختراقها، لا يزال الجهاز الأمني ضعيفا، حيث يجري تقويضه من جراء الصعوبات التشغيلية وقيود الميزانية والافتقار إلى المعدات الملائمة. ولا تزال الحالة في كل المناطق الحدودية الرئيسية تبعث على القلق، حيث تكشف عن أوجه الضعف التي تعتري البلد وعجز الأجهزة الأمنية عن رصد الأسلحة الصغيرة والذخيرة وعن تأمين الحدود بفعالية. ويستمر انتقال المخدرات والبنادق الوحيدة السبطانة عبر تلك الحدود التي يسهل اختراقها. ويشكل القبض في غانا على تاجر أسلحة من بوركينا فاسو كانت بحوزته أسلحة ثقيلة عسكرية يقال إنها أتت من كوت ديفوار مصدر قلق شديد، حيث يسلط ذلك الضوء على التهديد الذي يشكله انتقال الأسلحة والذخيرة بصورة غير مشروعة في المنطقة.

وتتسم الحدود بين ليبريا وكوت ديفوار بسهولة اختراقها، وهي لا تزال تشهد أنشطة المقاتلين، ممثَّلةً في الهجمات التي شنها أفراد مسلحون في أولوديو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، بمشاركة مواطنين من كل من ليبريا وكوت ديفوار. ويشتبه الفريق في ارتباط انتهاكات حظر الأسلحة بهذه الهجمات التي وقعت في أولوديو، ولا يزال يعتقد بأن التهديدات التي يشكلها المقاتلون في تلك المنطقة تظل مثار قلق، حيث لا تزال شبكاتهم تحتفظ بقدرتها على التجنيد والتدريب وشن هجمات قاتلة على موظفي حكومتي ليبريا وكوت ديفوار وهياكلهما الأساسية في المنطقة الحدودية. وسيلزم التوصل إلى حل في الأجل

الطويل يتمثل في تقريب الحكومتين معا من سكان المنطقة الحدودية، باعتبارهم شركاء في الحفاظ على رفاههم الاجتماعي والاقتصادي.

وأبلغت حكومة ليبريا الفريقَ بأن إخطارا بتسليم الأسلحة والذخيرة للشرطة الوطنية الليبرية أُرسل إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبريا خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

وتمشيا مع المتطلبات المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ١٩٠٣ (٢٠٠٩)، انتهت القوات المسلحة الليبرية فعليا من وسم أسلحتها. وفي الوقت الراهن، لا يتعين وسم سوى الأسلحة التي لدى وحدة القوات المسلحة التي تعمل مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ولم تقم الشرطة الوطنية ودائرة حماية المسؤولين التنفيذيين بوسم أسلحتهما.

ولم يحرز أي تقدم ضمن الإطار القانوني المتصل بقطاع الأمن. ولا يزال قانون مراقبة الأسلحة النارية والذخائر بانتظار إقراره في مجلس النواب، ولم يتم إقرار تشريعات أخرى ذات صلة بقطاع الأمن.

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٦

ثانيا – المنهجية ٦

ثالثا – سياق التقرير النهائي ٧

ألف – الانتقال السياسي والشواغل الأمنية ٧

باء – الهجمات الإرهابية في كوت ديفوار تزيد الشواغل الأمنية في ليبريا ١٠

جيم – معلومات مستكملة عن نقل المسؤوليات الأمنية ١١

دال – انتشار عنف الغوغاء ١٢

رابعا – التدابير الحالية المتعلقة بالأسلحة المتخذة عملا بالقرار ٢٢٣٧ (٢٠١٥) ١٢

ألف – استعراض عام ١٢

باء –الإخطارات ١٣

جيم – الأسلحة ووسم الأسلحة ١٤

دال — مستودعات الأسلحة وإدارة المخزونات ١٦

خامسا — التقدم المحرز في القطاعين القانوني والأمني ١٧

ألف – التطورات المستجدة بشأن الإطار القانوني ١٧

باء –حالة قطاع الأمن ومراقبة عمليات التداول غير المشروعة للأسلحة الصغيرة والذخائر ١٩

عدم وجود إطار متماسك للرقابة وعدم توافر المسؤولية الوطنية ١٩

نشر القوات المسلحة الليبرية ٢١

الوجود الهزيل للشرطة الوطنية وأجهزة إنفاذ القانون في المقاطعات الموجودة خارج العاصمة ٢٣

التوترات ومشاكل التنسيق بين الوكالات ٢٦

سادسا – الشواغل الأمنية عبر الحدود وحظر الأسلحة ٢٨

ألف – فتح مكتب الهجرة والتجنيس وغيره من وكالات إنفاذ القانون ٢٨

باء –الهجمات التي وقعت في أولوديو، كوت ديفوار، وصلات مرتكبيها بليبريا ٣٠
جيم – الانتهاكات المحتملة لحظر توريد الأسلحة المفروض على الجهات الفاعلة من غير الدول ٣١
دال – استخدام مرتزقة سابقين بصفة ”وحدة أمن الحدود“ ٣٢
سابعاً – التوصيات ٣٣

Annexes*

I. List of entities with which the Panel held meetings 35
II. Communiqué issued by the National Muslim Council of Liberia 36
III. Current and future locations of the armed forces 37
IV. Current deployment status of the national police 38
V. Logistics status of the national police 39
VI. Deployment status of the Bureau of Immigration and Naturalization 40
VII. Single-barrel rifles in murder cases pending before the court 41
VIII. Hunter with a single-barrel rifle, Yekepa (Liberia-Guinea) 42
IX. Hunter with a single-barrel rifle, Yella (Liberia-Guinea) 43
X. Cavalla border crossing (Grand Gedeh) from Liberia into Côte d’Ivoire 44
XI. List of paid members (“generals”) of the border security unit 45
XII. Handwritten names of some of the members (“generals”) of the border security unit arrested following attacks in Côte d’Ivoire in 2013-2014 46
XIII. List of suspected “generals” still involved in training for cross-border armed activities 47

* تُعمَّم المرفقات باللغة التي قدمت بها فقط وتصدر دون أي تحرير رسمي.

أولا - مقدمة

١ - قام مجلس الأمن، بموجب قراره ٢٢٣٧ (٢٠١٥)، الذي اتخذه في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، بإنهاء تدابير السفر والتدابير المالية المنصوص عليها في الفقرة ٤ من القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) والفقرة ١ من القرار ١٥٣٢ (٢٠٠٤)، على التوالي. وقام المجلس بتجديد التدابير المتعلقة بالأسلحة المفروضة سابقاً بموجب الفقرة ٢ من القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) والمعدَّلة بالفقرتين ١ و ٢ من القرار ١٦٨٣ (٢٠٠٦)، وبموجب الفقرة ١ (ب) من القرار ١٧٣١ (٢٠٠٦)، والفقرات ٣ إلى ٦ من القرار ١٩٠٣ (٢٠٠٩)، والفقرة ٣ من القرار ١٩٦١ (٢٠١٠)، والفقرة ٢ (ب) من القرار ٢١٢٨ (٢٠١٣)، وذلك لمدة تسعة أشهر اعتبارا من تاريخ اتخاذ القرار ٢٢٣٧ (٢٠١٥) (٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥).

٢ - ومدَّد مجلس الأمن أيضا ولاية فريق الخبراء لمدة ١٠ أشهر لتمكينه من التحقيق وإعداد تقرير نهائي عن تنفيذ التدابير المتعلقة بالأسلحة وأي انتهاكات لهذه التدابير، بما يشمل شتى مصادر التمويل لتجارة الأسلحة غير المشروعة، وعن التقدم المحرز في القطاعين الأمني والقانوني فيما يتصل بقدرة حكومة ليبريا على رصد الأسلحة والمسائل الحدودية والسيطرة عليها بشكل فعال.

٣ - وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، عيَّن الأمين العام ديفيد زونمينو (بنن) عضواً في فريق الخبراء (S/2015/911). وبدأ الفريق عمله في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، وقدَّم في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٦ إحاطة إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبريا عن التقدم المحرز في قطاع الأمن وعن خطة عمله.

ثانيا - المنهجية

٤ - لقد أولى الفريق الأولوية للتحقيقات الميدانية في جميع أنحاء ليبريا. واستعرض أيضا الأدلة المستندية التي قدمتها المنظمات المحلية والإقليمية والوطنية والدولية وهيئات خاصة. وسعى الفريق، أثناء التحقيقات التي أجراها، إلى الحصول على أدلة مستندية دامغة لدعم النتائج التي توصل إليها، بما في ذلك الأدلة المادية، مثل العلامات الموضوعة على الأسلحة والذخائر. وفي غياب هذه الأدلة، كان الفريق يشترط وجود ما لا يقل عن مصدرين مستقلين وموثوق بهما في موقعين مختلفين ومنفصلين، وفي تاريخين مختلفين ليستوثق من أي نتيجة يتوصل إليها.

٥ - وأجرى الفريق تحقيقات في كل مجال من المجالات التي تشملها ولايته لتقييم الانتهاكات المحتملة لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتم إبلاغ الأطراف المعنية، قدر الإمكان، بما توصل إليه الفريق من استنتاجات فيما يخص الدول الأعضاء والأفراد والشركات لإعطائها فرصة الرد. وعمل الفريق في إطار من التعاون الوثيق مع حكومة ليبريا، ولا سيما وزارة الخارجية، والشرطة الوطنية الليبرية، ومكتب الهجرة والتجنيس، واللجنة الوطنية الليبرية المعنية بالأسلحة الصغيرة، والهيئة التشريعية، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وفريق الخبراء المعني بكوت ديفوار.

٦ - وقام الفريق بصورة منتظمة بالتشاور وبتبادل المعلومات مع الوكالات الحكومية المختصة. وسافر الفريق إلى ليبريا في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وفي ٥ شباط/فبراير ٢٠١٦، أطلع لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبريا على آخر المستجدات بشأن التقدم المحرز في القطاعين الأمني والقانوني فيما يتعلق بقدرة الحكومة على القيام على نحو فعال برصد ومراقبة الأسلحة والمسائل الحدودية، وعرَضَ خطة عمله.

٧ - وبالإضافة إلى المشاورات التي عقدها الفريق مع مسؤولي الحكومة والبعثة، فقد أجرى مشاورات مع مسؤولين في سفارات فرنسا وكوت ديفوار والولايات المتحدة الأمريكية، ومع مكتبي الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مونروفيا. واجتمع الفريق أيضا مع منظمات المجتمع المدني ومع الزعماء الدينيين. ويرجى الرجوع إلى المرفق الأول للاطلاع على قائمة بالكيانات التي عقد الفريق اجتماعات معها.

ثالثا - سياق التقرير النهائي

ألف - الانتقال السياسي والشواغل الأمنية

٨ - ليبريا مقبلة على مجموعة حاسمة من الانتخابات. ففي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، ستشهد ليبريا أول انتقال للسلطة بعد انتهاء الحرب من رئيس منتخب إلى آخر. وهذا يشكل معلما بارزا في مسار البلد الذي ما فتئ يتطور منذ توقيع اتفاق السلام الشامل في أكرا في عام ٢٠٠٣. بيد أنه قبل إجراء الانتخابات بفترة مدتها ١٨ شهرا، يلاحظ الفريق أن المشهد السياسي يعاد تشكيله وأنه أضحى يشوبه التوتر نوعا ما. وقد شرعت جهات فاعلة سياسية

داخل الحزب الحاكم والمعارضة في تغيير مواقفها، حيث يسعى البعض إلى تعزيز الإرث الذي خلفه الرئيس المنتهية ولايته، بينما يسعى آخرون إلى الترويج لنظام سياسي جديد[1].

٩ - ويعرب الفريق عن قلقه إزاء التوترات المتزايدة على الرغم من التأكيدات المقدمة من حكومة ليبريا، وجهودها الرامية إلى تعزيز التقدم المحرز حتى الآن، والتزامها بتحمل مسؤولياتها فيما يتعلق بالأمن، وحفاظها على السلام والاستقرار في أعقاب تصفية البعثة.

١٠ - ولاحظ الفريق خلال عمله الميداني أنه مع اقتراب نهاية الولاية الثانية للرئيس، إلى جانب تحديد حزيران/يونيه ٢٠١٦ موعدا نهائيا لتسليم البعثة المسؤوليات الأمنية إلى حكومة ليبريا، فإن المواطنين يشعرون بالقلق من آثار الانتقال السياسي.

١١ - ولاحظ الفريق وجود ديناميتين رئيسيتين. أولا، هناك تخوف لدى المواطنين من أن يؤثر الصراع على السلطة على أداء الحكومة، مما يؤثر سلبا على تقديم الخدمات العامة، بما في ذلك الأمن. ولاحظ الفريق أن التصورات العامة في البلد تعكس الخوف من ألا تتمكن الحكومة من ضمان سلامة وأمن المواطنين أو من تعذر قيامها بذلك، بسبب الصعوبات الاقتصادية والمالية التي تواجه البلد. وهناك عدد من الحوادث العنيفة التي وقعت في الآونة الأخيرة. ويساور المواطنين القلق لأن الحقوق الأساسية أضحت مهددة بشكل متزايد، في ظل اعتقال واحتجاز الأفراد الذين ينتقدون أعمال الحكومة أو تقاعسها عن العمل.

١٢ - ولاحظ الفريق أن القبض على فاندالارك باتريكس، وهو أحد نشطاء المجتمع المدني، في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٦ بتهمة التحريض على الفتن أدى إلى مواجهات عنيفة بين الشرطة الوطنية الليبرية والمحتجين. وكان السيد باتريكس قد انتقد الحكومة على الطريقة التي عالجت بها وفاة هاري كريفس الابن، المدير العام السابق لشركة تكرير النفط الليبرية، الذي عُثر على جثته على أحد الشواطئ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وأدت الطبيعة الخلافية للتحقيقات في سبب الوفاة إلى جانب المسؤولين عن تلك التحقيقات إلى بعث رسالة ملتبسة إلى البلد بشأن قدرة قوات الأمن على الوفاء بتوقعات المواطنين عند تصفية البعثة. ويساور الفريق القلق لأن البيئة الأمنية لا تزال متقلبة.

١٣ - ثانيا، لاحظ الفريق أن الحكومة لا تستطيع تمويل القطاع الأمني بالكامل في أعقاب خطاب الرئيس عن حالة الأمة، الذي ألقاه في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، وذلك بالنظر

(١) بعض الوزراء والمسؤولين الحكوميين مصممون على تحقيق طموحاتهم الرئاسية باسم الترويج لنظام سياسي جديد. وأوضحت أحزاب سياسية في المعارضة للفريق أن أولئك الذين ''يغادرون فجأة'' لا يريدون أن يقترنوا بفشل الحكومة الحالية في تحسين حياة المواطنين.

إلى الحالة الاقتصادية على الصعيد الوطني. وقد اعترف الرئيس بأنه، نظرا للصدمات الخارجية والداخلية، فضلا عن تفشي مرض فيروس إيبولا، فإن النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في ليبريا في عام ٢٠١٤، الذي بلغت نسبته ٠,٧ في المائة، كان أقل بكثير من نسبة ٥,٩ في المائة التي كانت متوقعة في الأصل. واستمر انخفاض هذه النسبة لتبلغ ٠,٣ في المائة في عام ٢٠١٥، وهي النسبة التي كانت تقل بفارق أكبر عن نسبة ٦,٨ في المائة المتوقعة لتلك السنة. ويلاحظ الفريق أن تقلص الناتج الاقتصادي، إلى جانب ارتفاع مستويات البطالة، يشكل تحديات خطيرة للسلام والاستقرار الوطنيين. وحيث لا يزال نحو ٨٤ في المائة من الليبريين يعيشون تحت عتبة الفقر المحددة في دولار واحد في اليوم، يمكن بسهولة أن تتلاعب بهم القوى الانتهازية لأغراض سياسية أو أن تحملهم على الانخراط في أنشطة تخريبية[٢]. ويشعر الفريق بالقلق أساسا إزاء قدرة الحكومة على تعزيز الأجهزة الأمنية قبل حلول موعد انتخابات عام ٢٠١٧.

١٤ - كما يساور الفريقَ قلقٌ إزاء المناقشة الجارية بشأن الإصلاح الدستوري، التي ولّدت حالة استقطاب في المجتمع حاليا. ويدور النقاش حول مسألة ازدواج الجنسية واقتراح جعل ليبريا ''دولة مسيحية''. ولئن كانت الحكومة تعتقد أن ازدواج الجنسية سيعزز مساهمة المغتربين في التنمية الوطنية وتوطيد السلام، فإن الليبريين يتخوفون من أن هذه المسألة قد تسهّل بشكل أكبر عملية نهب الموارد الوطنية من قبل ليبريي المهجر الذين ليس لديهم تعلّق قوي بليبريا أو حس الالتزام بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية فيها. ويلاحظ الفريق أن المناقشة تؤدي بالفعل إلى زيادة حدة التوترات بين فئات من النخبة السياسية والمواطنين، ومن المرجح أن تؤدي إلى العنف إذا لم يتم التعامل معها بعناية.

١٥ - كما أن الفريق قلق من التوترات المتنامية بين الزعماء الدينيين بشأن اقتراح جعل ليبريا دولة مسيحية. فالمسيحيون والمسلمون مختلفون حاليا على الاقتراح، نظرا لتخوف السكان المسلمين من تهميشهم المحتمل ومن نشوب نزاعات دينية لا لزوم لها. وفي بيان نُشر في ٤ آذار/مارس ٢٠١٦ (انظر المرفق الثاني)، قرر المجلس الإسلامي الوطني لليبريا تعليق مشاركته في المجلس المشترك بين الأديان لليبريا. وبنى القادة المسلمون قرارهم على ما زعموه من عدم اتخاذ نظرائهم المسيحيين موقفا واضحا بشأن الاقتراح.

١٦ - ويرى الفريق أنه يجب التعامل مع النقاش بحذر، مع مراعاة البيئة الأمنية الهشة في ليبريا، ولا سيما بالنظر إلى تزايد المخاوف بشأن التخفيض التدريجي للبعثة، والتطرف الديني

(٢) انظر دليل التنمية البشرية الوارد في ''تقرير التنمية البشرية ٢٠١٥: التنمية في كل عمل''، الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الذي يكتسب زخما في جميع أنحاء غرب أفريقيا. وترى مصادر دبلوماسية أن تلك المناقشات تُجرى لمجرد تحويل الانتباه عن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والأمنية الرئيسية التي تواجه ليبريا. فالسياسيون يأخذون بهذه الاقتراحات لأسباب تتعلق بمصالحهم الذاتية وليس بمصلحة الأمة. وهذا يسلط الضوء على الشرخ المجتمعي العميق الذي يشهده البلد.

باء - الهجمات الإرهابية في كوت ديفوار تزيد الشواغل الأمنية في ليبريا

١٧ - في ١٣ آذار/مارس ٢٠١٦، هاجمت جماعة من الإرهابيين فنادق في مدينة غران باسام الواقعة على مسافة نحو ٤٠ كيلومترا إلى الشرق من أبيدجان و ٧٠٠ كيلومتر من مونروفيا. وخلّفت الهجمات تسعة عشر قتيلا وأكثر من ٣٠ جريحا. وهذه هي المرة الثالثة التي يقع فيها هجوم من هذا القبيل في منطقة غرب أفريقيا: فقد وقع هجوم في باماكو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ وآخر في واغادوغو في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وكان أسلوب العمل في الهجمات الثلاثة متشابها، حيث قامت جماعات صغيرة مسلحة تسليحا جيدا باستهداف أماكن يزورها مغتربون ونفذت فيها أعمال قتل عشوائي. وأعلنت حركة المرابطون، التابعة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والتي يقودها مختار بلمختار، مسؤوليتها عن هجمات غران باسام، كما كانت قد أعلنت مسؤوليتها عن هجومي باماكو وواغادوغو.

١٨ - ويرى الفريق أن الهجمات التي وقعت في غران باسام سلطت الضوء على حقيقة التهديدات الإرهابية في منطقة الساحل وغرب أفريقيا وكشفت في الوقت نفسه ضعف جميع البلدان في المنطقة. ويلاحظ الفريق أن ليبريا لم تشهد هجوما إرهابيا من قبل. غير أن ليبريا، التي تشترك في الحدود مع كوت ديفوار، لديها جهاز أمني ضعيف لا يمارس سوى مراقبة قليلة على حدودها. ويمكن لسهولة اختراق الحدود أن تيسّر نقل الأسلحة والذخيرة غير المشروعة، كما أن وجود العديد من الشباب العاطلين عن العمل لا يزال مصدر ضعف في ليبريا.

١٩ - وعلم الفريق أن ضباط أمن في غانا قاموا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، باعتراض أسلحة وذخيرة ثقيلة من الأنواع المستخدمة للأغراض العسكرية. وتم توقيف رجل يبلغ من العمر ٧٢ عاما من بوركينا فاسو، اعترف للضباط بأنه كان متورطا في الاتجار بالأسلحة من بوركينا فاسو والنيجر وكوت ديفوار. وفي هذه المرحلة، لم يتمكن الفريق من الحصول على مزيد من التفاصيل بشأن وجهة الأسلحة والذخيرة، وهو يشعر بالقلق من أن تكون تلك الأسلحة قد جلبت إلى ليبريا لاستخدامها في أعمال إجرامية أو تخريبية.

٢٠ - ويساور الفريق قلق من أن تكون الجماعات المتطرفة، مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والجماعات التابعة له، قد طوّرت قدرتها على إلحاق الأذى بما يتجاوز قاعدتها التقليدية في شمال مالي وأن تكون محتفظة بهذه القدرة. وهذا يستدعي تعزيز مبادرات مكافحة الإرهاب في ليبريا وفي المنطقة، مع تقليل التركيز على العسكرة وإيلاء مزيد من الاهتمام للحرمان الاجتماعي - الاقتصادي وتحسين الوجود الحكومي في المناطق الواقعة خارج العاصمة.

٢١ - وما تكشفه الهجمات المختلفة هو أن حركة المرابطون، التي تشكل اللواء الأكثر نشاطا التابع لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، والتي تتألف من العناصر المتبقية من حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، وأنصار الدين وغيرها من الجماعات المتطرفة، باتت لديها الآن القدرة على التجنيد في أي مكان في المنطقة. ويساور الفريق قلق إزاء افتقار ليبريا لاستراتيجية واضحة لمكافحة الإرهاب في الوقت الراهن، وعدم استعداد قطاع الأمن لما قد يؤول إليه الأمر من وقوع هجوم إرهابي محتمل. وأوضح مسؤولون حكوميون للفريق أن التدابير المؤقتة التي اتخذتها الحكومة لنشر وحدتين لمواجهة حالات الطوارئ من أجل تأمين المواقع الاستراتيجية الرئيسية ليست مستدامة بسبب نقص الموارد والقوى العاملة. ولكي تكون مستدامة، سيكون من الضروري وضع إطار قانوني ومؤسسي متماسك وتوفير الموارد المالية الكافية.

٢٢ - ويثني الفريق على الاجتماع الطارئ الذي عقد في كوت ديفوار بعد يوم على وقوع الهجمات في غران باسام لتعزيز النهج الإقليمية والثنائية إزاء الإرهاب في غرب أفريقيا. بيد أن الفريق يرى أن أي استجابة فعالة للتطرف والإرهاب في المنطقة يجب أن تدمج ضمن الآليات والاستراتيجيات[٣] الإقليمية القائمة لجعلها مستدامة. وأبرز الفريق مرارا انعدام التعاون التنفيذي بين الحكومتين في تقاريره السابقة (انظر على سبيل المثال، S/2015/558، الفقرة ٧٧).

جيم - معلومات مستكملة عن نقل المسؤوليات الأمنية

٢٣ - يخلّف التراجع الاقتصادي آثارا خطيرة على تنفيذ خطة نقل المسؤوليات الأمنية. وفي أوائل كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، أعلن وزير المالية أن الميزانية الوطنية ستشهد بعض التخفيضات. فالميزانية الجديدة التي كانت قد حُددت بداية بحوالي ٦٢٢,٧ مليون دولار من

(٣) في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، اعتمد رؤساء الدول والحكومات استراتيجية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمكافحة الإرهاب التي تشدد على الوقاية والمقاضاة وإعادة التأهيل.

دولارات الولايات المتحدة، جرى تخفيضها بنحو ٧٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ليبلغ قدرها نحو ٥٥٢,٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

٢٤ - وحدث أيضا انخفاض كبير فيما يتعلق بخطة نقل المسؤوليات الأمنية. فعلى سبيل المثال، أبلغت الحكومة الفريق بأنه من أصل ١٠٤ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة كانت مخصصة في البداية لإنجاز هذه الخطة، لم يتوفر حتى اليوم سوى ١٠ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة. وتتوقع الحكومة أن تضيف مبلغا آخر قدره ٥ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة. ويساور الفريق قلق من أن نقاطا مرجعية هامة من الخطة قد لا تتحقق بما في ذلك سن قانون مراقبة الأسلحة النارية والذخيرة، وقانون الشرطة الجديد والقانون الموحد للعدالة العسكرية، فضلا عن استعراض قانون الدفاع.

دال - انتشار عنف الغوغاء

٢٥ - يلاحظ الفريق أيضا أن أحد الآثار المباشرة لعدم قدرة الشرطة على الاستجابة بسرعة وفعالية للتهديدات يتمثل في عنف الغوغاء، الذي ازداد على مر السنوات. وحسب مصادر موثوقة، حدثت زيادة حادة في حوادث عدالة الغوغاء في ليبريا. وفي الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، تم توثيق ٣٦ حادثا من حوادث عنف الغوغاء، أسفرت عن ٢١ قتيلا. وتستهدف حوادث عنف الغوغاء مراكز الشرطة والممتلكات الخاصة. ولاحظ الفريق أن أحد العوامل الأساسية وراء وقوع هذه الحوادث من عنف الغوغاء وعدالة الغوغاء هو تصور مفاده أن الشرطة أو أجهزة إنفاذ القانون لا تزال غير فعالة وفاسدة وأقل بروزا رغم تحسن المؤسسات في فترة ما بعد الحرب الأهلية. وتمثل هذه بعض التحديات أمام قدرة الحكومة على تولي زمام المسؤولية الكاملة عن قطاع الأمن وطمأنة المجتمع الليبري، الذي لا يزال شديد الانقسام ومرتابا بالمؤسسات الحكومية.

رابعا - التدابير الحالية المتعلقة بالأسلحة المتخذة عملا بالقرار ٢٢٣٧ (٢٠١٥)

ألف - استعراض عام

٢٦ - عدل مجلس الأمن، بموجب الفقرة ٤ من قراره ١٩٠٣ (٢٠٠٩)، حظر الأسلحة المفروض على ليبريا، الذي تم تجديده بموجب قرارات لاحقة كان آخرها القرار ٢٢٣٧ (٢٠١٥)، ليشمل توريد الأسلحة وأي أعتدة ذات صلة، أو بيعها أو نقلها، وتقديم أي

مساعدة أو مشورة أو تدريب متصل بالأنشطة العسكرية، بما في ذلك تقديم التمويل والمساعدة المالية، إلى أي كيان أو فرد عامل في إقليم ليبريا من الكيانات والأفراد غير التابعين للحكومة.

٢٧ - وعملا بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٩٠٣ (٢٠٠٩)، يتعين على جميع الدول إخطار لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبريا، مسبقا بإرسال أي شحنات أسلحة وما يتصل بها من أعتدة إلى حكومة ليبريا أو بما يُقدم إليها من تدريب.

٢٨ - وكرر مجلس الأمن في قراره ١٩٠٣ (٢٠٠٩) (الفقرة ٦) تأكيد ضرورة أن تقوم حكومة ليبريا بعد ذلك بوسم الأسلحة والذخيرة والاحتفاظ بسجل لها وإخطار لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) رسميا باتخاذ هذه الخطوات.

٢٩ - واستعرض الفريق تقارير تفتيش البعثة لمخازن الأسلحة التابعة لحكومة ليبريا للتأكد مما إذا كانت الحكومة قد امتثلت التدابير المتعلقة بوسم الأسلحة وفقا لما ينص عليه قرار مجلس الأمن ١٩٠٣ (٢٠٠٩) ووفقا لما تم تجديده في قرار المجلس ٢٢٣٧ (٢٠١٥).

باء - الإخطارات

٣٠ - عملا بالفقرة ٢ (ب) '٢' من قرار مجلس الأمن ٢١٢٨ (٢٠١٣)، تضطلع حكومة ليبريا بالمسؤولية الأساسية عن إخطار لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبريا، بشكل مسبق، بشحن أي إمدادات من الأسلحة الفتاكة والمواد ذات الصلة بها، أو بأي مساعدة أو مشورة أو تدريب يقدم في ما يتعلق بالأنشطة العسكرية أو غيرها من أنشطة قطاع الأمن لحكومة ليبريا.

٣١ - وفي ٢ آذار/مارس ٢٠١٦، وخلال أحد الاجتماعات، قام مستشار الرئيس للأمن القومي بإبلاغ الفريق برسالة موجهة إلى الممثل الدائم لليبريا لدى الأمم المتحدة في نيويورك عن طريق وزارة الشؤون الخارجية، أُخطرت فيها لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبريا بإرسال شحنة جديدة من المعدات العسكرية لقوات الأمن (الشرطة الوطنية الليبرية). ولم يتمكن الفريق حتى الآن من الحصول على تفاصيل بشأن الشحنة. وأبلغ الفريق بأن اللجنة لم تكن قد تلقت بعد هذا الإخطار عند كتابة هذا التقرير. وفي اجتماع عُقد بغرض المتابعة، أوضح مستشار الأمن القومي للفريق أن التأخر في إرسال الرسالة إلى اللجنة يعزى إلى عوامل إدارية. ويرى الفريق أن هذا الأمر يشكل تحديا متكررا وأن توصية الفريق الذي صدر تقريره النهائي في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤

والتي نصت على أن تقوم حكومة ليبريا بتعيين منسق للمسائل المتعلقة بالجزاءات لم يتم تنفيذها تماما (انظر S/2014/831، الفقرات ٣٧-٤٢).

٣٢ - وفي ٨ شباط/فبراير ٢٠١٦، وخلال عملية تفتيش لمخزن وحدة التصدي للطوارئ، عثر فريق تابع لشرطة الأمم المتحدة على عدد من الأسلحة الجديدة[٤] التي لم تدرج في سجلات البعثة للشرطة الوطنية التي كانت قد تم استيرادها سابقا. وأبلغت الشرطةُ الوطنية شرطةَ الأمم المتحدة أن الأسلحة كانت تبرعات من حكومتي فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. وأكدت فرنسا للبعثة أن عملية تبرع بمعدات غير فتاكة قد جرت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ وقدمت وثائق صحيحة إلى السلطات. وأبلغت الولايات المتحدة البعثة بعدم إجراء أي عمليات نقل للأسلحة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، غير أنها أوضحت أن الأسلحة المعنية كانت جزءا من عملية نقل وافقت عليها لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبريا في عام ٢٠٠٨. ويسعى الفريق والبعثة للحصول على مزيد من التوضيحات من الشرطة الوطنية.

جيم - الأسلحة ووسم الأسلحة

٣٣ - في سياق الامتثال لشرط وسم الأسلحة في ليبريا، تقتصر الجهات الحائزة على الأسلحة على القوات المسلحة والشرطة الوطنية (وحدة دعم الشرطة ووحدة التصدي للطوارئ)، وإلى حد معين، وكالة الأمن الوطني. وأبلغت اللجنةُ الوطنية الليبرية للأسلحة الصغيرة الفريقَ بأن القوات المسلحة قد أوشكت على الانتهاء من وسم جميع أسلحتها. ومن بين الأسلحة المتبقية تلك التي بحوزة الوحدة العسكرية التابعة للقوات المسلحة الليبرية في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. واقترحت القوات المسلحة أن يتم وسم تلك الأسلحة في مالي وأن تسمح لجنة الأسلحة الصغيرة بأخذ آلات الوسم التابعة لها إلى مالي. بيد أن هذا الاقتراح قوبل بالاعتراض من جانب لجنة الأسلحة الصغيرة، التي تصر، لأغراض الشفافية والمصداقية، على ضرورة إعادة تلك الأسلحة إلى ليبريا لوسمها ومن ثم إعادتها إلى الوحدة العسكرية في مالي. كذلك أبلغت لجنةُ الأسلحة الصغيرة الفريقَ بأن أسلحة وكالة الأمن الوطني قد تم وسمها.

(٤) تشمل هذه الأسلحة ١٢ مسدسا من طراز Smith & Wesson، و ٧ بنادق من طراز Carbone 15 (عيار ٥,٥٥ ملم)، و ١٦ بندقية من طراز Mossberg (عيار ٥ ملم) من حكومة الولايات المتحدة و ١٧ جهاز إطلاق/عبوة غاز مسيل للدموع من طراز Cougar من حكومة فرنسا.

٣٤ - غير أن الفريق قد علم أن الشرطة الوطنية ودائرة حماية المسؤولين التنفيذيين لم تقوما بعد بوسم أسلحتهما. وفي حين أن عملية وسم أسلحة الشرطة الوطنية كان من المقرر أن تبدأ في شباط/فبراير ٢٠١٦، فقد علم الفريق بأن الشرطة الوطنية لا تزال تعمل على جدولها الزمني وعلى الميزانية. وفي أعقاب ذلك، ستقدم الشرطة الوطنية خطتها إلى لجنة الأسلحة الصغيرة. وعندئذ فقط يمكن للجنة الأسلحة الصغيرة الشروع في عملية الوسم. ويعتقد الفريق أن لا حاجة إلى ميزانية إضافية لتمويل وسم أسلحة الشرطة الوطنية وأن آلات الوسم تعمل بشكل كامل. وفيما يتعلق بدائرة حماية المسؤولين التنفيذيين، تلقى الفريق تقارير عن سوء فهم ومقاومة بين لجنة الأسلحة الصغيرة ودائرة الحماية بشأن عمليات التفتيش على أسلحتها ووسم هذه الأسلحة في نهاية المطاف. وقامت مصادر بإبلاغ الفريق بأن دائرة الحماية ترغب في وسم أسلحتها وقد منعت لجنة الأسلحة الصغيرة من الاضطلاع بولايتها المتمثلة بالتفتيش والمضي في الوسم. وفيما يتعلق بأحكام قانون إنشاء اللجنة الوطنية الليبرية للأسلحة الصغيرة، فإن اللجنة مكلفة بصياغة السياسات وضمان تنفيذ تلك السياسات والتدابير الرامية إلى معالجة مشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتصنيعها واستخدامها وتوزيعها وحيازتها والاتجار بها على نحو غير مشروع؛ وتنسيق ورصد جميع جهود القطاعين الخاص والعام لمنع انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها داخل ليبريا وعبر حدودها، ومكافحتهما والقضاء عليهما. واللجنة مكلفة بتعهّد قاعدة بيانات مركزية للأسلحة المسجلة والإشراف على وسم الأسلحة وفقا لمعايير الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا[٥].

٣٥ - غير أن مستشار الرئيسة لشؤون الأمن الوطني قد أبلغ الفريق بأن المقاومة التي تُبديها دائرة حماية المسؤولين التنفيذيين ناتجة عن خطوات إدارية خاطئة اتخذتها اللجنة. وأشار إلى أن اللجنة لم تتبع الإجراءات القانونية الواجبة. ومع ذلك، أبلغت اللجنة الفريق بأن الزخم لا يزال قائما على الرغم من تلك الخطوات الخاطئة، علاوة على مستوى عال من التعاون. لكن لم يتضح بعد متى ستبدأ عملية الوسم.

٣٦ - وأبلغت اللجنة الفريق أيضا بأنها بصدد إعداد وتوقيع عدد من مذكرات التفاهم مع مختلف أجهزة الأمن، بما في ذلك القوات المسلحة، والشرطة الوطنية، ومكتب الهجرة والتجنّس، ووكالة الأمن الوطني. والغرض من هذه الخطوة هو مواصلة رصد الأسلحة لدى الأجهزة المذكورة. ويرى الفريق أن تحقيق ذلك سيوفر مساعدة كبيرة لرصد تنفيذ الإطار

(٥) انظر الفصل السادس، الجزء ١، من قانون إنشاء اللجنة الوطنية الليبرية للأسلحة الصغيرة، ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٢.

القانوني المتعلق بإدارة جميع الأسلحة والذخائر لدى أجهزة الأمن في ليبريا. ففي ظل الظروف القائمة حاليا، وحتى إن أقرَّ مجلس النواب في النهاية قانون مراقبة الأسلحة النارية والذخيرة، ليس هناك ما يضمن أن يجري التقيد بالقانون تماما في غياب هيكل متين للرقابة. وحاليا، تعاني اللجنة المعنية بالأسلحة الصغيرة من نقص في عدد الموظفين ومن سوء التجهيز، وتفتقر أيضا إلى الموارد المالية الكافية لتنفيذ جميع المهام المسندة إليها. وليس لدى اللجنة المعنية بالأسلحة الصغيرة في الوقت الراهن المعدات المكتبية الأساسية، ولا يتوفر لها عدد كاف من الموظفين للانتشار في المقاطعات، كما أن أمانتها التقنية لا تزال غير مكتملة.

٣٧ - وقدمت اللجنة المعنية بالأسلحة الصغيرة أيضا معلوماتٍ إلى الفريق عن مشروعها المتعلق بإجراء دراسة مرجعية عن وجود أسلحة داخل المجتمعات المحلية المتاخمة للحدود. وتشمل المناطق التي تثير شواغل اللجنة مقاطعات ميريلاند، وريفر غي، وغراند غيده. وكانت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قد بادرت إلى هذا المشروع، بتمويل من الاتحاد الأوروبي، وهو ينفَّذ بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. والهدف من المشروع حفز المجتمعات المحلية خارج مونروفيا على تسليم أي أسلحة أو ذخائر لا تزال في حوزتها من فترة الحرب الأهلية. ويُعزى هذا الوضع إلى أن عملية نزع السلاح لم تنجز بالكامل في أعقاب التوقيع على اتفاق السلام الشامل في أكرا في عام ٢٠٠٣. وبالإضافة إلى ذلك، كانت في حوزة الكثيرين من المقاتلين الليبريين العائدين مجموعة متنوعة من الأسلحة من كوت ديفوار، في المرحلة التي أعقبت إجراء الانتخابات في هذا البلد، أي أواخر عام ٢٠١٠ وأوائل عام ٢٠١١، وهي الفترة التي بلغت أعمال العنف ذروتها في كوت ديفوار. وفي حين قدمت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا الدعم إلى أجهزة الأمن الوطني في جهودها الرامية إلى استرداد بعض الأسلحة في غراند غيده وميريلاند وريفر غي، فقد أفادت تقارير بأن كميات كبيرة من الأسلحة لا تزال مخبأة في المناطق الحرجية في ليبريا. ويشتبه الفريق بأن تكون الأسلحة بمعظمها التي استُخدمت في الهجمات في كوت ديفوار من ضمن مجموعة الأعتدة تلك (انظر الفقرة ٨٠ أدناه).

دال — مستودعات الأسلحة وإدارة المخزونات

٣٨ - لم يستطع الفريق، نظرا للممانعة التي واجهها في الوصول إلى مستودعات أسلحة الشرطة الوطنية والقوات المسلحة، إنجاز عمليات التفتيش المستقلة لمستودعات الأسلحة والمخزونات. وبناء على طلب الفريق، أصدر المفتش العام للشرطة إذنا بأن يُمنح الفريق إمكانية الوصول دون عوائق. ومع ذلك، لم تكن إمكانية الوصول متاحة. ولم تتم الموافقة على طلب موجه إلى وزارة الدفاع بإتاحة إمكانية الوصول دون إعلان مسبق إلى

مستودعات أسلحة القوات المسلحة. وفي هذا الصدد، طُلب إلى الفريق توجيه رسالة إلى وزير الدفاع واتباع الإجراءات السارية. ووجه الفريق طلبه إلى نائب الوزير لكنه لم يتلق أي رد. ويساور الفريق القلق من أن يمثل هذا الوضع تحولا عن التعاون السابق الذي كان قائما مع حكومة ليبريا، ويمكن أن يكون إشارة إلى اتجاه متزايد نحو تقليص عدد عمليات التفتيش الخارجية.

٣٩ - ويستنتج الفريق ملاحظاته من استعراض التقارير الخاصة بالبعثة والمقابلات التي أُجريت مع المصادر المعنية. وقد رأى الفريق في استعراضه السابق أن المستوى العام للمستودعات الليبرية المحتفظ بها حاليا واف بالغرض عموما، وإن كان بعيدا عن درجة الكمال (انظر S/2015/558، الفقرة ٣٠). ولا يزال الفريق يشعر بالقلق إزاء عدم كفاية مرافق تخزين الأسلحة في المناطق الواقعة خارج العاصمة. وعلى مر السنوات، ركز الفريق والبعثة على أوجه القصور المتعلقة بمستودعات الأسلحة. وهي تشمل القيام بتخزين الأسلحة والذخيرة في المرفق نفسه؛ وتخزين الذخيرة في حاويات مفتوحة وغير آمنة نسبيا؛ وعدم كفاية الإضاءة؛ وعدم كفاية تكييف الهواء؛ والحالة المتردية للأسلاك الكهربائية وانقطاع التيار الكهربائي بصورة مستمرة؛ والافتقار إلى أجهزة إطفاء الحريق وأكياس الرمل ودِلاء المياه في حال اندلاع الحرائق؛ وعدم توفير نوبات حراسة أمنية دائمة خارج مستودعات الأسلحة؛ وعدم الاتساق في استخدام سجلات متابعة الأسلحة. ويكرر الفريق التأكيد بأنه من غير المرجح معالجة تلك المسائل الملحة بدون مساعدة وإشراف خارجيين (انظر الفقرة ٣٦).

خامسا - التقدم المحرز في القطاعين القانوني والأمني

ألف - التطورات المستجدة بشأن الإطار القانوني

٤٠ - في الفقرة ٧ من القرار ٢٢٣٧ (٢٠١٥)، حث مجلس الأمن حكومة ليبريا على إعطاء الأولوية لاعتماد وتنفيذ التشريعات المناسبة لإدارة الأسلحة والذخائر والمسارعة إلى ذلك، وعلى اتخاذ الخطوات الضرورية والمناسبة الأخرى لإنشاء الإطارين القانوني والإداري اللازمين لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخائر.

٤١ - ويلاحظ الفريق أنه لم يُحْرَز أي تقدم يُذكر في الإطار التشريعي المتعلق بالأسلحة والذخائر (أي قانون مراقبة الأسلحة والذخيرة) منذ صدور تقرير الفريق في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٥ (S/2015/558). وفي اجتماع معقود في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، أبلغت اللجنة الوطنية الليبرية المعنية بالأسلحة الصغيرة الفريقَ بأن مجلس الشيوخ قد أقرَّ مشروع

قانون مراقبة الأسلحة النارية والذخيرة. ثم أُحيل القانون إلى مجلس النواب للموافقة عليه. وبعد إقراره، سيُحال مشروع القانون إلى رئيسة البلد للتوقيع عليه ليصبح قانونا. ولم يعتمد مجلس النواب القانون بعد. ولاحظ الفريق أنه لا يوجد سبب جلي لهذا التأخير، نظرا إلى أن القانون قد تم استعراضه مرات عديدة، وأنه تحقَّق الآن توافق الآراء بشأن المسائل المطروحة (انظر S/2015/558، الفقرة ٢١). وتتعلق تلك المسائل بتحفظات مجلس النواب على القيود الواردة في التشريع بشأن اقتناء الأسلحة الشخصية، والحدِّ من حيازة الأفراد للأسلحة إلى بندقية واحدة أحادية الماسورة. ومع ذلك، أُبلغ الفريق عن طريق مصادر في مجلس الشيوخ ومجلس النواب بأن التأخير قد يعزى إلى خلافات تتعلق بامتيازات التعدين والمساومات السياسية. غير أن المصادر لم تكن قادرة على توفير مزيد من التفاصيل بشأن الصفقات المعنية.

٤٢ - ويشعر الفريق بالقلق من التأخير في إقرار قانون مراقبة الأسلحة النارية والذخيرة، باعتبار أن ذلك يعوق حكومة ليبريا في مراقبة التداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة والذخائر (انظر S/2014/831، الفقرة ٥٢). ويلاحظ الفريق أنه لا يوجد في الوقت الراهن قانون وطني نافذ لتنظيم صنع وبيع وحيازة ونقل واستخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. يبقى أن هناك حظر توريد الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة فيما يتعلق بليبريا، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية[٦]، واتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وغيرها من المواد ذات الصلة.

٤٣ - ومن شأن إقرار قانون مراقبة الأسلحة النارية والذخيرة أن يوفر الأساس القانوني لتنظيم مراقبة وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر وغيرها من المواد ذات الصلة، ومراقبة الأشخاص المأذون لهم بتشغيل هذه المواد، ومراقبة الأنشطة المأذون بها، والتخلص من فائض الأسلحة الصغيرة، وتطبيق عقوبات على حيازة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر وغيرها من المواد ذات الصلة وصنعها وتوزيعها واستخدامها والاتجار بها بشكل غير مشروع.

٤٤ - وفي الوقت نفسه، أبلغت اللجنة الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة الفريق بأنها تعمل مع البعثة على وضع عدد من الأنظمة، ومواد مرجعية لغرض التوعية. وفي هذا الصدد، ينص القانون المذكور أعلاه على وضع إطار تنظيمي. وأبلغت اللجنة الفريق أيضا بأن الأساس المنطقي للمبادرتين معا هو إيجاد بيئة مواتية وآليات متسقة لتنفيذ القانون تنفيذا فعالا بمجرد التوقيع عليه ليصبح قانونا.

(٦) United Nations, *Treaty Series*, vol. 729, No. 10485.

٤٥ - ويساور الفريق القلق أيضا من عدم إحراز تقدم بشأن مدونة قواعد الانضباط العسكري (المشار إليها كذلك باسم القانون الموحد للعدالة العسكرية). وكما لوحظ في التقرير النهائي للفريق السابق (انظر S/2015/558، الفقرة ٢٣)، تُعتبر هذه المدونة جزءا هاما من التشريعات التي تنص على إنشاء نظام عدالة للقوات المسلحة. وينص القانون على تشكيل فريق قضاة مؤلف من ضباط جيش في الخدمة ممَّن تلقوا تدريبا قانونيا. وفي ٣ آذار/مارس ٢٠١٦، أبلغ نائب وزير الدفاع الفريق بأن حكومة ليبريا لئن كانت تسير في الاتجاه السليم لإنجاز الخطة الانتقالية، فإنها تواجه بعض الصعوبات المتعلقة بهذا الجزء من التشريع. وفي الواقع، تحتاج ليبريا وفقا لنائب الوزير إلى محامين عسكريين مدرَّبين ولكنها تفتقر إليهم في الوقت الراهن. ومن بين المحامين الأربعة الذين تنشأ الحاجة إليهم، يُحتمل ألا يتخرج سوى واحد منهم في عام ٢٠١٦. وقد تستغرق تلبية الاحتياجات القائمة لثلاثة محامين آخرين وقتا أطول مما كان متوقعا. وذكر نائب الوزير أن هذه العملية قد لا تكتمل قبل الموعد المحدد لإنجازها، أي في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

٤٦ - وفي ١٧ آذار/مارس ٢٠١٦، أقرَّ كل من مجلس النواب ومجلس الشيوخ مشروع القانون المتعلق بخدمات الشرطة وقانون دائرة الهجرة. ويحدد قانون الشرطة الجديد دور الشرطة الوطنية ضمن أجهزة الأمن الأخرى. وعلى النحو المبين بالتفصيل في التقرير السابق (S/2015/558، الفقرة ٢٥)، يرى الفريق أن إقرار القانون يكتسي أهمية سواء بالنسبة إلى اتساق عمل الشرطة الوطنية أو علاقتها بأجهزة الأمن الأخرى، بما في ذلك وكالة إنفاذ قوانين مراقبة المخدرات ومكتب الهجرة والتجنس. وأبلغت مصادر في جهاز الأمن الفريق بأن التأخير في إقرار القانون يُعزى إلى عدم تحديد الأولويات، وهو إشارة واضحة إلى عدم وجود التزام حقيقي لدى الجهات الفاعلة السياسية بإصلاح قطاع الأمن.

باء - حالة قطاع الأمن ومراقبة عمليات التداول غير المشروعة للأسلحة الصغيرة والذخائر

عدم وجود إطار متماسك للرقابة وعدم توافر المسؤولية الوطنية

٤٧ - لاحظ الفريق أنه لم يجر حتى الآن إنشاء آليات متماسكة للرقابة. وعلاوة على ذلك، يرى الفريق أن هناك حاجة إلى تنمية شعور أقوى بالمسؤولية الوطنية والمحلية إزاء قطاع الأمن، والعمل على تعزيز هذا الشعور. وأبلغت مصادر متعددة الفريق بأن المبادرات الموجهة إلى قطاع الأمن كانت، لسنوات عديدة، الاختصاص الحصري للشركاء الدوليين، في حين كانت الحكومة تركز على إعادة إحياء ليبريا من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية. ويتفق الفريق مع الاستنتاج الذي توصل إليه الأمين العام في تقريره المرحلي الحادي والثلاثين المتعلق

بعثة الأمم المتحدة في ليبريا (S/2016/169)، بأنه لم يتم حتى الآن إنشاء النظم الإدارية اللازمة، وأن عناصر خطة الأمن الانتقالية التي تركز على الأمن البشري، مثل الرقابة والمساءلة، والعدالة وتقديم خدمات الأمن، قد أُغفلت. ويرى الفريق أن ذلك يُعزى أساسا إلى تركيز الاهتمام على إنشاء أجهزة أمن جديدة في سياق شهد تجزؤ المجتمع المدني. وكان هذا المجتمع ضعيفا للغاية ويفتقر إلى القدرة على التأثير في عملية الإصلاح وإثارة القضايا المتعلقة بإضفاء الطابع المؤسسي على آليات الرقابة، وطرح مبدأيْ الاحتكام إلى القضاء والمساءلة، وتلك عوامل رئيسية لتحقيق النجاح في إدارة قطاع الأمن. وعلاوة على ذلك، فإن عدم فهم ما هو مقصود بإدارة قطاع الأمن وعدم توفر التدريب الكافي في هذا المجال يؤثران سلبا على مشاركة منظمات المجتمع المدني في هذه العملية. ويلاحظ الفريق أنه نتيجةً لذلك، ولئن كان الإطار الحالي ينص على اتخاذ ترتيبات من أجل قيام مجلس الشيوخ ومجلس النواب ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام بتعزيز الرقابة المدنية على أجهزة الأمن، فإن تلك المؤسسات تضطلع حاليا بدور هامشي للغاية بسبب عدم توافر القدرات اللازمة ذات الصلة بديناميات إدارة قطاع الأمن، أو المعرفة الضرورية بها. ويرى الفريق أن إحدى النتائج الرئيسية لإحداث تحول فعال في قطاع الأمن تتمثل في إنشاء رقابة مدنية فعالة على جهاز الأمن.

٤٨ - وفي اجتماع معقود في ٣ آذار/مارس ٢٠١٦، أبلغ نائب وزير الدفاع الفريق بأن الحكومة مستعدة لتولي زمام عملية إصلاح قطاع الأمن وتحمل مسؤوليتها. غير أن نائب الوزير ركز أيضا على بعض الشواغل الرئيسية المتعلقة بهدف الوفاء بجميع المعايير التي جرى تحديدها بحلول موعد إنجاز خطة الأمن الانتقالية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، وبالتأخيرات في وضع الصيغة النهائية للإطار القانوني، الأمر الذي يتطلب استعراض مسألة المواءمة، وبالقيود الشديدة المتعلقة بالميزانية. وذكر أيضا عدم قدرة الحكومة على التأثير في أعمال الهيئة التشريعية باعتبار ذلك واحدا من التحديات الرئيسية التي يتعين التغلب عليها. وأعربت مصادر في الحكومة عن رغبتها في أن تواصل البعثة كفالة الأمان في ليبريا حتى إجراء انتخابات عام ٢٠١٧ على الأقل.

٤٩ - ويلاحظ الفريق أن رئيسة البلد دعت المشرِّعين، خلال الكلمة التي ألقتها بشأن حالة الأمة أمام مجلس الشيوخ ومجلس النواب في أواخر كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، إلى التعجيل، على سبيل الأولوية، بإقرار مختلف التشريعات المتعلقة بقطاع الأمن التي لا يزال النظر فيها جاريا. ولم تتم الاستجابة لتلك الدعوات. وأبلغت مصادر في الحكومة وفي أحزاب المعارضة الفريق بأن ذلك يُعزى إلى ما أسمته تضارب المصالح وعدم وجود التزام لدى بعض السلطات الحكومية. وعلى وجه التحديد، أعربت تلك المصادر عن شكوك باحتمال أن يكون بعض

أعضاء الحكومة من المساهمين في شركات الأمن الخاصة أو من أصحاب تلك الشركات، وألا يمارسوا بناءً على ذلك قيادة حاسمة، أو ألا يُظهروا اهتماما كبيرا في عملية إصلاح جهاز الأمن الوطني الرامية إلى توفير الأمن للمواطنين العاديين.

٥٠ - ويكرر الفريق التأكيد على ضرورة إيلاء أولوية عليا لإقرار التشريعات المتعلقة بقطاع الأمن التي لا يزال النظر فيها جاريا، لأن القيام بخلاف ذلك سيضع قطاع الأمن في مواجهة الفراغ القانوني والتنفيذي.

٥١ - وأبلغ نائب الوزير الفريق أيضا بأنه لا يمكن للحكومة، في هذا الظرف، تحمل الأعباء المالية الناجمة عن العملية، وأنها ستُضطر للاعتماد على المساعدة المقدمة من الجهات المانحة في تنفيذ خطة الأمن الانتقالية. وأُبلغ الفريق بأن حكومة السويد تعهدت بتقديم ١,٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من أجل إصلاح قطاع العدالة والأمن. وإذا كان الهدف المتوخى من ذلك إقامة صلة بين العدالة وقطاع الأمن، وتيسير الاحتكام إلى القضاء، فإن تلك المبادرة لن تكون كافية لسد النقص الحالي في الميزانية فيما يتعلق بخطة الأمن الانتقالية. ولم يتناه إلى علم الفريق وجود أي تعهدات أخرى وقت كتابة هذا التقرير. ويكرر الفريق الإعراب عن ضرورة تعبئة مشاركة المانحين على نحو عاجل لدعم قطاع الأمن قبل السحب التدريجي لأفراد الأمم المتحدة. ودعا بعض المسؤولين إلى عقد اجتماع مائدة مستديرة لمناقشة شؤون الأمن وتعبئة مشاركة المانحين في مجال إدارة قطاع الأمن، وتنسيق تلك المشاركة بصورة أفضل. ومن شأن مبادرة من هذا القبيل أن تقطع شوطا بعيدا نحو تيسير عملية تقييم أوجه القصور الحالية، ومن ثم إتاحة التعديل اللازم لإبقاء العملية الانتقالية على المسار السليم.

٥٢ - وتنطوي القيود المالية على بُعد حَرِج، وتزيد من أوجه عدم اليقين فيما يتعلق بقدرة حكومة ليبريا على الاضطلاع تماما بجميع المسؤوليات الأمنية في إطار تدبير مرحلة ما بعد البعثة. وينشأ عن القيود المالية أيضا أثر متعلق بوضع وتنفيذ الإطار الإداري والمؤسسي الخاص بقطاع الأمن.

نشر القوات المسلحة الليبرية

٥٣ - يلاحظ الفريق أن القوات المسلحة قد استفادت من الاهتمام المستمر الذي أُولي لها من حيث التدريب وهي تُبرهن على مستوى معيّن من المهنية. وبفضل المشاركة في عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام في مالي، تمكّنت القوات المسلحة من اكتساب خبرة قيِّمة في مجال العمل في بيئة صعبة وتضاريس وعرة. إلا أن الفريق لاحظ أن كتيبتَي القوات المسلحة

متمركزة أساسا في مونروفيا وحولها (انظر المرفق الثالث) وأن وجودها محدود في المقاطعات وكذلك عدد ثكناتها. وأبلغت مصادرُ عسكرية الفريقَ بأن هناك خطة تهدف لترميم الثكنات التي تم تدميرها خلال الحرب الأهلية ولنشر القوات المسلحة في المناطق الواقعة خارج العاصمة. ونظرا إلى الضغوط الحالية المفروضة على الميزانية، ليس من الواضح إذا ما كان سيجري تنفيذ هذه الخطة في المستقبل القريب.

٥٤ - وأثناء الزيارات التي قام بها الفريق إلى العديد من المواقع الموجودة خارج مونروفيا، لاحظ أن وجود القوات المسلحة يكاد يكون منعدما خارج العاصمة. ويشير الفريق أيضا إلى أن كلا من سيراليون، وغينيا، وكوت ديفوار قامت بنشر جنود على امتداد حدودها من أجل تعزيز قدرة وكالات إنفاذ القانون الأخرى على رصد التحركات وتأمين الحدود. ويعتقد الفريق أنه ينبغي أن تعجّل ليبريا بترميم ثكنات الجيش وأن تقوم تدريجيا بنشر قواتها في المناطق الحدودية الرئيسية، ولا سيما تلك الأكثر عرضة للاضطرابات الأمنية، ومن بينها مقاطعات غراند غيده وريفر غي وماريلاند. ويشعر الفريق بالقلق لأن حضور الحكومة هزيل جدا في تلك المقاطعات.

٥٥ - ومع أن الحكومة شرعت في الآونة الأخيرة في وضع سياسة تهدف لتحقيق اللامركزية من أجل تقريب الخدمات إلى مواطنيها، فيجب رصد استثمارات كبيرة لترجمة تلك السياسة إلى واقع له أثر على الشعب. ويرى الفريق أن تركيز القوات المسلحة في مونروفيا وإيفادها إلى المناطق الأخرى في أوقات الحاجة فقط يمكن أن يؤدي إلى تأخّر التدخلات الحاسمة، أما قلة الموارد المتاحة فيمكن أن تقوض استدامة هذه التدخلات.

٥٦ - ويشير الفريق أيضا إلى اعتبارات أخرى تتعلق بالتحديات العملياتية التي تواجهها القوات المسلحة. فقد أعرب مصدران من مجلس الشيوخ عن انشغالهما بشأن ولاء القوات المسلحة. وأوضح هذان المصدران أن الشركاء ساعدوا على تدريب القوات المسلحة دون إشراك المجتمعات المحلية. وبلغت مسامع الفريق أنه بما أن القوات المسلحة قد أنشئت حديثا عن طريق عملية لم تشرك القلة القليلة من المهنيين الليبريين الموثوقين المتبقين، يبدو حاليا أن القوات المسلحة منفصلة تماما عن المجتمع[٧].

٥٧ - وأبلغت مصادرُ عسكرية الفريقَ بأنه في حين يمكن للقوات المسلحة أداء المهام الأساسية التي تتطلبها مواجهة التهديدات المتدنية أو المتوسطة الحدة، فلعلها لا تستطيع

(٧) معلومات تم الحصول عليها أثناء مقابلة أجريت مع عضوين في مجلس الشيوخ شددا على أنه ينبغي على الليبريين أن يقبلوا الواقع وأن يضعوا حدا لتعزيز ثقافة الاعتماد على الجهات المانحة الدولية.

الدفاع عن البلد إذا تعرّض لتهديدات أمنية شديدة الحدة متواصلة سواء كانت خارجية أو حتى داخلية. ولا تزال الآراء الواردة في تقرير الفريق الصادر في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن التهديدات الخارجية الوشيكة الناجمة عن الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة من البلدان المجاورة على ليبريا تنطبق على الوضع الراهن (انظر S/2015/558، الفقرتان ٣٨-٣٩).

٥٨ - ومع أنه من المستبعد نشوب حرب تقليدية أو الإعلان عن تمرد مسلح في الوقت الحاضر، فإن منطقة غرب أفريقيا تشارك في حرب غير متناظرة شنتها عليها الجماعات المتطرفة والمنظمات الإرهابية تقتضي أن تكتسب القوات الأمنية مجموعة معينة من المهارات، تتضمن جمع المعلومات الاستخبارية والكشف عن العبوات الناسفة اليدوية الصنع. وأبلغت مصادر عسكرية ومصادر من البعثة الفريقَ بأن القوات المسلحة لا تزال بحاجة إلى تنمية وتوطيد قدرتها على إبطال مفعول العبوات الناسفة اليدوية الصنع والقنابل، لأنها تفتقر للموارد الكافية (مثل المتفجرات) وللمعدات.

٥٩ - ويلاحظ الفريق أيضا أن قدرات حفر السواحل لا تزال ضعيفة، أما القدرات الجوية فهي منعدمة. وربما لا تحتاج القوات المسلحة إلى قوات جوية في الوقت الحاضر. ولكن قدرتها على مراقبة ورصد الشريط الساحلي ضرورية إذا رغبت في ضمان أمن البلد. وأوضحت مصادر عسكرية للفريق أنه في هذه المرحلة، لدى حفر السواحل زورقان فقط وليس في وسعهم إلا رصد المنطقة الفاصلة بين ميناء فريبورت والحدود مع سيراليون. أما الجزء الذي يفصل بين ميناء فريبورت وميناء هاربر جنوبا فلا يزال مفتوحا ولا يخضع إلا لمراقبة ضئيلة. ويرى الفريق أن السيطرة على المنطقة البحرية مسألة ضرورية وملحة، لأن المنطقة أصبحت أكثر عرضة للإرهاب، ولأن الجماعات الإرهابية قد تلجأ لاستخدام سفن الصيد للالتفاف حول نقاط التفتيش الأمنية البرية، كما حدث أثناء الهجمات التي تعرض لها منتجع 'غراند باسام'، في كوت ديفوار، في ١٣ آذار/مارس ٢٠١٦.

الوجود الهزيل للشرطة الوطنية وأجهزة إنفاذ القانون في المقاطعات الموجودة خارج العاصمة

٦٠ - يلاحظ الفريق أن الشرطة الوطنية تعمل تحت قيود كبيرة. وخلال الزيارات الميدانية التي أجراها الفريقُ إلى معظم المقاطعات الموجودة خارج العاصمة، لاحظ الفريق أن الحكومة بصدد إيفاد المزيد من الموظفين إلى المناطق النائية. ولكن يبدو أن ذلك ليس كافيا نظرا لحجم احتياجات المناطق الواقعة خارج مونروفيا (انظر المرفق الرابع). وقد أبلغ المفتشُ العام للشرطة الفريقَ بأن الشرطة الوطنية تعاني من تخفيض مستمر في ميزانيتها ومن تقليص في مواردها البشرية، مما يؤثر على عملياتها في جميع أنحاء البلد. ومن أصل الاعتمادات المخصصة

للشرطة الوطنية التي تبلغ ١٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، يُستخدم مبلغ ١٢,٥ مليون دولار لدفع المرتبات بينما يغطي المبلغ المتبقي وقدره ٢,٥ مليون دولار تكاليفَ العمليات التي تقوم بها الشرطة. ويحد هذا التوزيع غير المتوازن للموارد المالية من القدرة العملياتية للشرطة الوطنية على تقديم ما يكفي من الخدمات للمواطنين، ولا سيما لأولئك الذين يعيشون في المناطق النائية.

٦١ - وأبلغ المفتش العام للشرطة الفريقَ أيضا بأن الشرطة الوطنية تعمل حاليا بأقل بكثير من قوامها المتوقع. ووفقا للبيانات المقدمة إلى الفريق، في حين يبلغ العدد المتوقع لضباط الشرطة في ليبريا ٠٠٠ ٨ ضابط، فإن عددهم الإجمالي المتاح حاليا يناهز ٠٠٠ ٢ ضابط، ويتمركز أغلبهم في مونروفيا (انظر المرفق الخامس). ويلاحظ الفريق أن لذلك تداعيات من حيث القدرة على مواجهة التهديدات الأمنية وأعمال العنف. ويلاحظ الفريق أن الضباط الموفدين إلى المقاطعات يشتكون من قلة الإمدادات اللوجستية والموارد البشرية، ومن عدم تهيئة بيئة عمل مواتية عموما.

٦٢ - ولاحظ الفريق أن هناك عددا ضئيلا من مراكز الشرطة في المقاطعات الموجودة خارج العاصمة، وأن معظمها قد أُقيمت بدعم من المشاريع السريعة الأثر التي نفذتها البعثة. ونظرا إلى أن معظم مراكز الشرطة تلك بسيطة للغاية وتفتقر في كثير من الأحيان إلى الإمداد بالكهرباء وللمعدات، يصبح من الصعب للغاية إيفاد أفراد الشرطة الوطنية من مونروفيا إلى تلك المقاطعات. وفي توبمانبورغ في مقاطعة غراند كيب ماونت، كانت حالة المبنى الذي يُستخدم كمقر للشرطة سيئة والظروف هناك رديئة أيضا. وفي تلك المناطق، وكذلك في المناطق التي زارها الفريق على امتداد المقاطعات الحدودية مثل مقاطعات غراند غيده وريفر غي وماريلاند، تفتقر مراكز الشرطة لأبسط المقومات الأساسية مثل مياه الشرب المأمونة، والمراحيض، والكهرباء، ومركبات الدوريات، ومعدات الاتصال. وعلاوة على ذلك، ونظرا لافتقار مراكز الشرطة لمعدات مكافحة الشغب اللازمة، فهي تعتمد إلى درجة كبيرة على البعثة أو على وحدة دعم الشرطة في الحالات التي تشتد فيها التوترات. وبسبب الصعوبات التي تمت مواجهتها في الماضي وبسبب تزايد التوترات، من المرجّح أن تواجه مراكز الشرطة تلك، أثناء الانتخابات المقبلة، مشاكل كبيرة لمكافحة الشغب قبل العملية الانتخابية المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٧.

٦٣ - ويلاحظ الفريق أن ضباط الشرطة الوطنية خارج مونروفيا يواجهون صعوبات هائلة في إيجاد سكن لأنفسهم، بسبب عدم وجود ثكنات للشرطة أو تخصيص اعتمادات لبدل السكن. وأبلغ ضباط شرطة الفريقَ بأنه يتعين عليهم شخصيا تغطية تكاليف إقامتهم عندما

يُوفدون إلى المقاطعات الموجودة خارج العاصمة. ونظرا إلى أن أسرهم ومنازلهم في مونروفيا، فيتعين عليهم تلبية احتياجاتهم الخاصة واحتياجات أسرهم، ولكنهم لا يستطيعون ذلك لأن متوسط راتبهم الشهري يعادل ١٢٠ دولارا من دولارات الولايات المتحدة. ويشعر ضباط الشرطة بالقلق من أن العيش في وسط المجتمعات المحلية دون توفير الهياكل الأساسية اللازمة للشرطة يعرِّضهم للاعتداءات عندما ينظّم الأهالي الغاضبون ثورات ضد الشرطة، كما يحدث في كثير من الأحيان. وأبلغت المصادرُ من الشرطة الفريقَ بأنه بسبب تردي ظروف العمل ولكي يبقى الضباط على قيد الحياة، لجأوا إلى الأنشطة غير القانونية وورّطوا أنفسهم بالتواطؤ مع مجرمين. ويشعر الفريق بالقلق من أنه، في هذه الظروف، قد يتساهل ضباط الشرطة مع التدفقات غير المشروعة للأسلحة والذخيرة أو غيرها من الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود الوطنية.

٦٤ - وأشارت المصادر من الشرطة إلى ضعف الضباط الذين يتخلّون عن نزاهتهم ويُعرّضون سلامة المواطنين وأمن البلد للخطر. وتلقى الفريق بلاغات بشأن تواطؤ ضباط من الشرطة الوطنية مع لصوص مسلحين. وقد أُوقف اثني عشر ضابطا من ضباط الشرطة الوطنية عن العمل بسبب ادعاءات بالضلوع في عمليات سطو مسلح، ويجري التحقيق معهم حاليا. وفي حين أن وقف هؤلاء الضباط عن العمل يؤشر بالفعل على الالتزام بالتقيد بالمبادئ الأخلاقية، فإن المشكلة أعمق وتتطلب اتخاذ تدابير تشمل النظر في ظروف عمل وعيش قوات الأمن، ولا سيما خارج مونروفيا، وعلى امتداد الحدود مع سيراليون، وغينيا، وكوت ديفوار.

٦٥ - وإضافة إلى ذلك، علم الفريقُ من المصادر من الشرطة بأنه ليست هناك أية حوافز متاحة للضباط الموفدين إلى المقاطعات تخول لهم مواصلة التعلم أو التدريب أثناء الخدمة أو التطوير الوظيفي أو تتيح لهم فرصا للترقية. ولذلك، لا يريد العديد من الضباط الانتقال إلى المقاطعات خارج العاصمة، أو عندما يوفدون إلى هذه المقاطعات لا يستلِمون مهامهم أو يقضّون وقتا أطول في مونروفيا من الوقت الذي يقضونه فيها. وفي كثير من الأحيان، يؤدي ذلك إلى إضعاف قدرة الحكومة - ويمكن أن يزيد من إضعافها - على رصد التدفقات غير المشروعة للأسلحة بفعالية (انظر S/2013/683، الفقرات ٢٧-٣٠؛ و S/2014/831، الفقرات ٥٧-٦٠ و ٦٢-٦٤؛ و S/2015/558، الفقرتان ٣٨-٣٩).

٦٦ - ويلاحظ الفريق أيضا أنه في معظم مراكز الشرطة التي قام بزيارتها، لا توجد آلة نسخ أو آلة كاتبة أو حاسوب لتمكين أفراد الشرطة من الاضطلاع بمهامهم اليومية. ويجب إعداد جميع السجلات والإحصاءات يدويا أو بالاستعانة بالخدمات التجارية المتاحة في الشوارع. وفي هذه الحالة، يصعب على الشرطة الاحتفاظ بسجلات دقيقة للقضايا

وللإحصاءات المتعلقة بالحوادث العنيفة وبنظام متجانس لحفظ الوثائق يعكس مهنيتها. وفي بعض الحالات، لا توجد لدى مراكز الشرطة دفاتر لتسجيل الحوادث أو القضايا.

٦٧ - وعلم الفريق بأنه لإعداد الدعاوى القضائية، كثيرا ما يستعين الضباط بمقدمي الخدمات التجارية ويفرضون على الضحايا ما يُعرف باسم ''رسوم التوقيف''. ويلاحظ الفريق أن هذه الممارسة يمكن أن تؤدي، وأنها قد أدت في الواقع، إلى وقوع تجاوزات وإلى ممارسات فاسدة. ويؤدي ذلك إلى التشكيك في التزام الشرطة الوطنية بتعزيز النزاهة والإنصاف والمساءلة. ولهذه المسألة تأثير سلبي على العلاقات - وهي تعرقل بناء الثقة - بين الشرطة والسكان المحليين، ولا سيما خارج مونروفيا.

٦٨ - ويبدو أن لوحدتي دعم الشرطة ومواجهة حالات الطوارئ، اللتين أنشئتا للتدخل في حالة وقوع أعمال عنف جسيمة، نظام دعم أفضل. ويبدو أن الضباط العاملين في كلتا الوحدتين أفضل تدريبا ومجهَّزين بشكل جيد ويتقاضون رواتب جيدة نسبيا كما يحظون ببعض الاحترام والامتيازات. وعلم الفريق أن الحوافز المتاحة للموظفين في وحدتي دعم الشرطة ومواجهة حالات الطوارئ جعلت تلك الوحدتين في غاية الجاذبية بالنسبة لضباط الشرطة العاديين، الذين يظل معظمهم برتبة ''ضباط دوريات'' لمدة عقود من الزمن، وتكاد آفاق الترقية في السُّلم الوظيفي شبه منعدمة أو منعدمة بالنسبة لهم. ومن ناحية أخرى، تشير المعلومات التي جُمعت من مصادر من وحدتي دعم الشرطة ومواجهة حالات الطوارئ أيضا إلى التحديات العملياتية الهائلة التي تواجهها تلك الوحدتين بسبب قيود الميزانية. وفي الواقع، يلاحظ الفريق أن مشكلة التنقل مشتركة بين جميع عناصر الشرطة الليبرية. وعقب وقوع الهجمات الإرهابية الأخيرة في منتجع 'غراند باسام'، اتضح لكبار الضباط في الشرطة الوطنية أنه ليس لدى وحدة دعم الشرطة ولا وحدة مواجهة حالات الطوارئ القدرات أو الموارد اللازمة لرصد النقاط والهياكل الأساسية الرئيسية في مونروفيا. وهم يتخوفون من أن الوحدات الخاصة للشرطة الوطنية قد لا تكون قادرة على التصدي لعدة حوادث إذا وقعت هذه الحوادث في آن واحد.

التوترات ومشاكل التنسيق بين الوكالات

٦٩ - بالإضافة إلى ذلك، يلاحظ الفريق أنه مع أن المسؤولين يصفون العلاقات داخل الوكالات الأمنية وفيما بينها، بأنها ودية، فلا يزال وقوع عدة حوادث يبعث على الانشغال. ومن بينها الحادث الذي وقع في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، والذي وقعت أثناءه مواجهة مباشرة بين الشرطة الوطنية ودائرة حماية كبار المسؤولين. وتلقى الفريق بلاغات تفيد بأن الحادث كاد أن يؤدي إلى إراقة الدماء نظرا إلى أن كلا من ضباط الشرطة الوطنية وضباط

دائرة حماية كبار المسؤولين أشهروا بنادقهم الهجومية في وجه بعضهم البعض. وقد وقعت المواجهة عندما حاولت سيارة المفتش العام للشرطة الانضمام إلى الموكب الرئاسي الذي كان يتجه نحو موقع مراسم تأبين رودولف ب. فون بالموس، سفير ليبريا الراحل لدى المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وقد أثار هذا الحادث تساؤلات بشأن المقومات المهنية التي يجب أن تتوفر لدى الدوائر الأمنية المكلَّفة بحماية الرئيسة. وهو يسلط الضوء أيضا على عدم الاتساق والتنسيق والاتصال بين الوكالات الأمنية.

٧٠ - ولوحظ نفس القدر من الافتقار إلى الروح المهنية في حادث إطلاق نار آخر على أحد المواطنين العزّل. ففي ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٦، لمح ضباط وحدة التصدي لحالات الطوارئ أثناء قيامهم بدورية في مزرعة 'برايت فارم' للمطاط في منطقة ماونت باركلي (مونروفيا) مجموعة من الشبان وحاولوا إيقافهم. وعندما حاول أحد الشبان الهرب، أطلق ضباط وحدة التصدي لحالات الطوارئ النار عليه مما أدى إلى إصابته في العنق. وتوفي الضحية لاحقا أثناء تلقيه العلاج في مركز جون ف. كيندي الطبي.

٧١ - وكشفت المعلومات التي جمعها الفريق بشأن حادث إطلاق النار هذا أن المجموعة لم تكن تشكّل أي تهديد مباشر لوحدة التصدي لحالات الطوارئ. ولهذا فإن إطلاق النار على فرد بدون أي دليل موثوق على ارتكابه جريمة أمرٌ مثير للقلق. وعلم الفريق أن بعض الشركاء الرئيسيين أعربوا عن استيائهم من قيادة الشرطة الوطنية. ومع أن الرئيسة أمرت بوقف الضابط المشرف على الموكب الرئاسي والمفتش العام للشرطة عن العمل فورا، علم الفريق بأن قرار الوقف عن العمل لم يُنفَّذ.

٧٢ - ويشير الفريق إلى أن ما وقع ليس حادثا منعزلا، لأنه يشكل جزءا من سلسلة من الأخطاء التي تشكّك في احتراف الوحدات الخاصة للشرطة الوطنية، ومن بينها دائرة حماية كبار المسؤولين. وجمع الفريق معلومات تفيد بأن عمليات إطلاق النار على المدنيين التي تسفر عن حالات وفاة عرضيّة أصبحت شائعة للغاية ودفعت إلى السعي لتنظيم احتجاج في ١١ آذار/مارس ٢٠١٦ لطلب تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في ليبريا. وقد أُلغي الاحتجاج في آخر لحظة بعد إجراء مفاوضات عن طريق البعثة ولكن مجموعة من ممثلي الأحزاب السياسية والمجتمع المدني بلّغوا البعثة الرسالة التي كانوا يرغبون في إبلاغها أثناء الاحتجاج مشدّدين على انشغالهم بشأن الأمن الوطني بعد انسحاب البعثة.

٧٣ - ويظل الانطباع السائد بأن أفراد الشرطة وأفراد وكالات إنفاذ القانون بحاجة إلى مزيد من التدريب ليتمكنوا من مواجهة الحشود والسيطرة عليها بشكل أفضل عندما يجدون

أنفسهم تحت الضغط. ولا تبشّر ردود الفعل العنيفة وإطلاق النار العشوائي على الحشود بالخير بالنسبة لعلاقاتهم مع المجتمعات المحلية في مختلف أنحاء ليبريا.

سادسا - الشواغل الأمنية عبر الحدود وحظر الأسلحة

ألف - فتح مكتب الهجرة والتجنيس وغيره من وكالات إنفاذ القانون

٧٤ - انتقل الفريق إلى معظم المناطق الحدودية في ليبريا وإلى المعابر الحدودية لتقييم الحالة السائدة فيها وفعالية تدابير إدارة الحدود المتّخذة للتمكين من مراقبة ورصد النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وكذلك التهديدات الأخرى. ويلاحظ الفريق أن بعض الوكالات الأمنية الرئيسية موجودة في المعابر الحدودية الرئيسية (الشرطة الوطنية، ومكتب الهجرة والتجنيس، ووكالة إنفاذ قوانين مكافحة المخدرات، ووكالة الأمن الوطني)، وقد أُلقيت على عاتق المكتب المسؤولية الرئيسية عن رصد وتأمين حدود البلد (انظر المرفق السادس). وبالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، أجرى موظفو المكتب دوريات منتظمة، كلّما أمكن ذلك. فعلى سبيل المثال، في توتاون، بمقاطعة غراند غيده، أبلغ ضباط المكتب الفريقَ بأنهم يعملون في ظل ظروف تحتّم عليهم القيام بتضحيات شخصية كبيرة. وأشاروا إلى أنهم تمكّنوا، بفضل الدعم اللوجستي للبعثة، من القيام بدوريات منتظمة، ولكن عندما لا تكون البعثة موجودة، يجدون صعوبة في العمل أو في القيام بدوريات مشيا على الأقدام في حدود مسافات قصيرة. ويواجه هؤلاء الضباط نفس الصعوبات التي تواجهها الشرطة الوطنية والقوات المسلحة. وقد أكد كبار الضباط العاملين في المكتب في مونروفيا للفريق وجودَ تلك المشاكل وسلطوا الضوء على أن الحكومة لم تتمكن من مواجهتها بشكل كافٍ.

٧٥ - ويلاحظ الفريق أن عدد المعابر الحدودية الرسمية على طول حدود ليبريا مع كوت ديفوار وغينيا وسيراليون التي يوجد فيها موظفون هو نحو ٦٠ معبراً، من مجموع العدد الكلي الذي يبلغ حوالي ١٦٧ معبراً. بيد أن هناك الآلاف من المعابر غير الرسمية التي يصعب رصدها. ورغم أن الدول المجاورة لليبريا قد نشرت قواتها المسلحة على طول حدودها، فليس هناك وجود للقوات المسلحة في معظم المقاطعات التي زارها الفريق الواقعة في العاصمة.

٧٦ - وتتسق ملاحظات الفريق مع النتائج الواردة في التقرير النهائي الصادر في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٤ (انظر S/2015/558، الفقرة ١٠). وفي بو وترسايد، الواقعة على الحدود بين ليبريا وسيراليون، تلقى الفريق معلومات عن الزيادة المستمرة في الاتجار غير المشروع بالمخدرات (الماريخوانا والهيروين) وأنشطة التعدين غير المشروعة (في موقع مانو كونغو

لأعمال التعدين) بمشاركة عدد من المقاتلين السابقين المتبقين. وفي هذه المرحلة، ليست لدى الفريق أدلة موثوقة تشير إلى أنهم يشكلون تهديدا حاليا بالنسبة لليبريا؛ ولكن توجد إمكانية أن يكون هناك من يتلاعب بهم، وأن بعضهم يُستخدم للقيام بأنشطة تخريبية. ويساور الفريق القلق من أن موظفي الأمن والحدود لا يستطيعون زيارة تلك المناطق وتفقدها، وأبلغ البعض منهم الفريق بأنهم تلقوا تهديدات وتعرضوا لإطلاق النار عليهم من أفراد يمارسون أنشطة غير مشروعة.

٧٧ - وفي مركزي ييلا ويكيبا الحدوديين (على الحدود مع غينيا)، أبلغ موظفو مكتب الهجرة والتجنيس الفريقَ بأن البنادق الوحيدة السبطانة المستخدمة في أنشطة الصيد تُنقل باستمرار عبر الحدود. وتبيّن للفريق أنه يُسمح بنقل تلك البنادق عبر الحدود، وأن على الرغم من التوصيات التي تدعو إلى تسجيلها، فإن عدد البنادق المسجلة قليل جدا[٨]. واكتشف الفريق أن ثمة عددا من قضايا القتل التي تنظر فيها المحاكم استخدمت فيها تلك البنادق الوحيدة السبطانة (انظر المرفق السابع). ووقف الفريق على جانب الطريق لمدة ساعة ورأى العديد من الصيادين يسيرون حاملين تلك البنادق (انظر المرفق الثامن). وذكر الصيادون الذين حاورهم الفريق أنهم جلبوا تلك البنادق من غينيا. ويعتقد الفريق أن البنادق الوحيدة السبطانة لا تشكل تهديدا مباشرا للأمن الوطني في حد ذاته (انظر S/2015/558) إلا أنها تستخدم في حالات التوترات المحلية والاحتجاجات ضد الحكومة والخلافات الأسرية أو في المجتمعات المحلية. وعلاوة على ذلك، فإن نفس القناة المستخدمة لجلب تلك البنادق إلى ليبريا، يمكن أن تُستخدم لأغراض الاتجار بالأسلحة الصغيرة والذخائر.

٧٨ - وعلى غرار موظفي الشرطة الوطنية ومكتب الهجرة والتجنيس، أعرب موظفو وكالة إنفاذ قوانين مراقبة المخدرات ووكالة الأمن الوطني عن قلقهم بشأن قدرتهم على رصد الحدود بفعالية. وجميع وكالات إنفاذ القانون تواجه المشاكل اللوجستية نفسها. وفي موقع مركز يكيبا الحدودي (على الحدود بين غينيا وليبريا)، لاحظ الفريق أن المكتب لم يكن يشارك في عمليات التفتيش التي كان يجريها موظفو الجمارك. وعند الاستفسار، أبلغ موظفو الجمارك الفريق بأن السلطات قد خصصت المنطقة لهم. واشتكى موظفو المكتب من أنهم قد أبلغوا الحكومة بذلك، ولكنها لم تتخذ أي إجراءات. وذكر موظفو المكتب المستبعدون من عمليات التفتيش على الحدود أنهم لا يمكن أن يعرفوا ما هي الأشياء التي تُدخل إلى البلد.

(٨) كان الأمر التنفيذي رقم ٣٤ (٢٠١٣) الذي لم يعد سارياً الآن يفرض حظرا تاما على امتلاك أو حيازة أو استخدام أو بيع أو تصنيع الأسلحة الصغيرة والذخائر في ليبريا، باستثناء البندقيات الوحيدة السبطانة من عيار ١٨,٥ ملم التي تستخدم حصرا لأغراض الصيد، بشرط أن تكون تلك الأسلحة مسجلة لدى وزارة العدل عن طريق مكتب المراقب في كل مقاطعة.

٧٩ - ويرى الفريق أن من المحتمل ألا يستطيع الموظفون الذين يعملون في مثل تلك الظروف العصيبة تبيّن المنظمات الإجرامية عبر الوطنية المتطورة، بما في ذلك المتاجرون بالأسلحة.

باء - الهجمات التي وقعت في أولوديو، كوت ديفوار، وصلات مرتكبيها بليبريا

٨٠ - عمل الفريق في إطار تعاون وثيق مع بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وفريق الخبراء المعني بكوت ديفوار رداً على الهجمات العنيفة المتكررة في المناطق الحدودية في غرب كوت ديفوار. واستعرض الفريق المعلومات الواردة من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وفريق الخبراء، وأجرى مزيداً من التحقيقات في ليبريا. ولا يزال الفريق يشعر بالقلق من أن المناطق الغربية من كوت ديفوار والمنطقة الجنوبية الشرقية من ليبريا لا تزال معرضة للهجمات المتكررة التي يرتكبها مسلحون إما سعياً للحصول على المال السهل أو تعبيرا عن الإحباطات التي تشعر بها القوات المعارضة للحكومة المركزية في كل من ليبريا وكوت ديفوار. بيد أن الحلول المستدامة تتمثل بشكل أساسي في تعزيز الحوكمة، وإعادة النظر في المصالحة السياسية وفرض رقابة فعالة على نقل الأسلحة والذخائر على طول الحدود. وينبغي لكلا الحكومتين أن تنظرا إلى قدرة المهاجمين المسلحين على التحرك خلسة في المناطق الحدودية باعتباره أمراً خطيراً مثيراً للقلق.

٨١ - وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، هاجم مسلحون معسكرين تابعين للقوات الجمهورية لكوت ديفوار في بلدة أولوديو في كوت ديفوار. وتبعد أولوديو حوالي ٢٠ كيلومترا عن بلدة يوبلوكين الحدودية الواقعة في جنوب شرق ليبريا، وهي تقع داخل حدود كوت ديفوار، بين قريتي تيبوتو وسوكلودوغبا. وتكررت الهجمات في تلك المنطقة منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ (انظر: S/2014/831، الفقرة ٦٢؛ و S/2015/558، الفقرتان ٤١ و ٤٢).

٨٢ - وفي الهجمات التي شُنّت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، قُتل ١١ شخصا، من بينهم سبعة جنود من القوات الجمهورية لكوت ديفوار وأربعة مهاجمين. وأدت الهجمات أيضاً إلى جرح ١٠ جنود من القوات الجمهورية لكوت ديفوار، من بينهم ٤ في حالة حرجة. وبعد ساعة تقريبا من القتال، استطاعت القوات الجمهورية لكوت ديفوار استعادة السيطرة على الوضع بدعم من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. واعتقلت قوات الأمن ثمانية مهاجمين، من بينهم سانداي سكوت، وهو مواطن ليبري. وتأكد الفريق من أن السيد سكوت مقاتل سابق قاتل في صفوف الجبهة الوطنية القومية الليبرية. وخلال الأزمة التي أعقبت الانتخابات في كوت ديفوار، شارك أيضا في القتال إلى جانب القوات المؤيدة لرئيس كوت ديفوار السابق، لوران غباغبو.

٨٣ - وبحسب شهادات الشهود التي حصل عليها فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار، قام مواطنون إيفواريون وليبريون بالتخطيط لتلك الهجمات وتنفيذها. وعلم الفريق أن المهاجمين كانوا يتدربون منذ عام ٢٠١٤ في جزيرة كييتي آيلند، وهي إحدى الجزر الواقعة بين تيبوتو وسوكلودوغبا. وقبل الهجمات، شارك في التدريب عدد من المواطنين الليبريين، بمن فيهم أي وان، وبول باي، وماما فيكس، وناتانيال وبونغوله. وخلال التحقيق الذي أجراه الفريق في مقاطعتي غراند غيديه وماريلاند، حُدّدت رسمياً هويات أولئك ''الجنرالات'' السابقين عن طريق مصادر تابعة للمرتزقة. وكان بعض منهم قد شارك في هجمات سابقة في فيته وغرابو في عام ٢٠١٤ (انظر S/2014/831، الفقرة ٦٢؛ و S/2015/558، الفقرات ٦٢-٦٤). وعلى سبيل المثال، أبلغت بعض المصادر الفريق بأن أي - وان، المعروف أيضا باسم نياه نيملي، هو جنرال سابق في حركة الديمقراطية في ليبريا، أصيب بجروح أثناء مشاركته في الهجمات التي شنت على فيته وغرابو في عام ٢٠١٤.

٨٤ - ويبيّن ذلك أن الصلات بين ''الجنرالات'' الليبريين السابقين وأولئك الذين يسعون إلى زعزعة الاستقرار في كوت ديفوار لا تزال موجودة. وعلم الفريق أن مواطنَيْن من كوت ديفوار، يعرفان باسم لاكوتا وكودو، قد جنّدا مقاتلين من ليبريا وعرضا عليهم حوافز مالية. وغادر المهاجمون من ليبريا وعبروا الحدود إلى كوت ديفوار باستخدام زورق عبر نهر كافالا (انظر المرفق العاشر). ولدى وصولهم، نظموا أنفسهم في مجموعتين بقيادة لاكوتا وكودو. وفي أعقاب التحقيق الذي أجراه الفريق، لم تجر أي اعتقالات في ليبريا فيما يتصل بتلك الهجمات، ولم يُفتح أي تحقيق حكومي.

٨٥ - ويؤكد الفريق أن من المتعذر القضاء تماما على الهجمات عبر الحدود إلا إذا عملت حكومتا كوت ديفوار وليبريا على نشر سلطة الدولة خارج القواعد العسكرية وبسطها على المجتمعات المحلية التي تعيش في المناطق الحدودية. وأبلغت مصادر موثوقة الفريق بأن المنطقة تظل مصدرا محتملا من مصادر التجنيد للقوات التي ما تزال تسعى إلى زعزعة الاستقرار في كوت ديفوار.

جيم - الانتهاكات المحتملة لحظر توريد الأسلحة المفروض على الجهات الفاعلة من غير الدول

٨٦ - جمع الفريق معلومات تشير إلى أن كلاً من المهاجمين دخل كوت ديفوار حاملاً بنادق من طراز AK-47 وقنابل يدوية. ومع ذلك، لم تُستخدم القنابل أثناء الهجمات المذكورة أعلاه. وبعد ارتكاب الهجمات، فر المهاجمون حاملين معهم بندقيتين هجوميتين،

وعدداً غير محدد من البنادق من طراز AK-47، والمركبات الرباعية الدفع، وعدداً من بزات القوات الجمهورية لكوت ديفوار.

٨٧ - وللحصول على مزيد من التفاصيل، اجتمع الفريق مع ”جنرالين“ شاركا في التدريب قبل الهجمات، ولكنهما قالا إنهما لم يشاركا في الهجمات. وأبلغت بعض المصادر الفريق بأن بعضاً من المهاجمين عادوا إلى ليبريا بأسلحتهم. ورغم أن محاولات الفريق لتعقب الأسلحة وتحديدها ماديا لم تؤد إلى نتيجة حاسمة، فإن الفريق يشتبه في أن أولئك الذين عادوا إلى ليبريا عادوا بأسلحة يحتمل أن تشكل انتهاكا لحظر توريد الأسلحة. ويشعر الفريق بالقلق لأن تلك الأسلحة يمكن أن تُستخدم إما للتحضير لهجمات جديدة أو لأنشطة إجرامية، وقد تقتضي الحاجة إجراء تحقيقات للمتابعة.

٨٨ - وسبقت الإشارة إلى لاكوتا، أحد قادة الهجمات التي شُنّت في أولوديو، في التقرير النهائي السابق الذي أصدره الفريق (انظر S/2015/558، الفقرة ٦٢). ويُزعم أن لاكوتا عضو في الرابطة العسكرية الليبرية - الإيفوارية، وهي منظمة غامضة يُشتبه في أن مقرها يقع في جزيرة فيي آيلند. ويحتمل أن أعضاءها، الذين يقدر عددهم ما بين ١٨٧ و ٢٠٠ شخص، مسؤولون عن بعض من الهجمات عبر الحدود. ومن الضروري مواصلة التحقيق بشأن المجموعة لتحديد هيكل قيادتها ومصادر تمويلها وقدراتها الحالية.

دال - استخدام مرتزقة سابقين بصفة ”وحدة أمن الحدود“

٨٩ - في التقرير السابق، وثّق الفريق بإسهاب الممارسة المتمثلة في دفع الأموال للثني عن شن هجمات عبر الحدود على كوت ديفوار (انظر S/2015/__، الفقرات ٧٥-٧٧ والمرفق التاسع لهذا التقرير). وقد وثق الفريق هيكل قيادة وبنية المجموعات المهاجمة، وحدد هوية المسؤولين المتورطين في هذه المبادرات. وتتبع الفريق أيضاً مصادر التمويل وصولا إلى حكومة كوت ديفوار، وحذّر من العواقب المحتملة بالنسبة لكلا الحكومتين (المرجع نفسه).

٩٠ - وتابع الفريق هذه المسألة، وأجرى مناقشات مع عدد من المرتزقة السابقين الذين أكدوا للفريق أن هذه الممارسة مستمرة، وزودوه بمعلومات عن هويات أعضاء ”وحدة أمن الحدود“ (انظر المرفق الحادي عشر). واجتمع الفريق في ١٤ آذار/مارس ٢٠١٦ بمستشار الأمن الوطني للرئيسة الذي أكّد أن حكومة ليبريا تعلم بوجود الوحدة وأنها تراقب أعضاءها عن طريق وكالة الأمن الوطني.

٩١ - وخلال التحقيق الميداني في غراند غيده، أبلغت مصادر تابعة للشرطة الفريق بأن معظم أعضاء الوحدة هم مقاتلون سابقون متورطون في شن هجمات عبر الحدود، وكانوا

قد اعتقلوا في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ في أعقاب الهجمات التي وقعت في كوت ديفوار (انظر المرفق الثاني عشر). وقد احتُجزوا لفترة وجيزة في غراند غيده قبل نقلهم إلى منروفيا. وأبلغت مصادر الشرطة الفريق بأن المجموعة قد أُفرج عنها في غضون أيام، وأثار ذلك لدى أولئك الذين اعتقلوهم مخاوف بشأن سلامتهم.

٩٢ - واجتمع الفريق ببعض أعضاء الوحدة وعلم أنهم يتلقون ٧٥ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة شهريا في حين أن الجنرال إيزاك شيبو شيغبو المعروف أيضاً باسم بوب مارلي يتلقى ١٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة بهدف ''إبقائه ضمن الصفوف''. وقد أخبر أعضاء الوحدة الفريق بوجود خلافات ناشئة بشأن المبالغ المدفوعة وأنها أدت إلى الفتنة وانشقاق البعض وإنشاء مجموعة جديدة من ''الجنرالات'' يشتبه في أن أعضاءها يتلقون التدريب من أجل تنفيذ أنشطة مسلحة عبر الحدود (انظر المرفق الثالث عشر). ولم يجد الفريق حتى الآن أي أدلة على ذلك ولكنه لا يستبعد إمكانية أن يكون هذا الاحتمال مرجحاً. ويُزعم أيضاً أن قائد الوحدة لا يعطي أعضاءها حصة منصفة.

٩٣ - ويكرر الفريق الإعراب عن قلقه من أن تلك الممارسة ستخلّف ثقافة الاتجار بالحرب التي يمكن أن تصبح عاملا لزعزعة الاستقرار في كل من ليبريا وكوت ديفوار، ولا سيما في سياق الخفض التدريجي لقوام البعثة، وأيضا في سياق الانتخابات العامة في عام ٢٠١٧. ويدعو الفريق حكومة ليبريا في هذا الصدد إلى السعي لتعميق التعاون الثنائي وتعزيز قدرات وكالاتها المعنية بإنفاذ القانون (مكتب الهجرة والتجنس، ووكالة الأمن الوطني، ووكالة إنفاذ قوانين مراقبة المخدرات، والقوات المسلحة)، من أجل ضمان مراقبة الحدود بفعالية.

سابعاً - التوصيات

٩٤ - يوصي الفريق بأن ينظر رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبريا في القيام بزيارة إلى ليبريا للحوار مع الحكومة بشأن بعضٍ من التحديات الرئيسية التي يواجهها البلد، بما فيها القيود المفروضة على الميزانية والإطار الزمني لإنجاز المهام المتصلة بالخطة الانتقالية.

٩٥ - ويوصي الفريق بأن تقوم حكومة ليبريا، بدعم من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا والشركاء الدوليين، بما يلي:

(أ) إكمال وسم جميع الأسلحة في مستودعات الأسلحة الحكومية وإعداد قاعدة بيانات وطنية مركزية لرصدها؛

(ب) منح الأولوية لاعتماد قانون مراقبة الأسلحة النارية والذخائر، وقانون

الشرطة، والقانون الموحد للعدالة العسكرية. وفي الأجل القصير، وبهدف معالجة الفراغ القانوني الناجم عن تأخر اعتماد التشريعات الرئيسية المتصلة بقطاع الأمن، يوصي الفريق بأن تصدر الحكومة أمرا تنفيذيا جديدا يحظر على الكيانات غير الحكومية والأفراد استيراد الأسلحة والذخائر وحيازتها؛

(ج) إجراء تقييم شامل ومستكمل بدعم من البعثة يستند إلى الاحتياجات من أجل تقييم الاحتياجات الإجمالية لجميع الوكالات الأمنية الوطنية، ولا سيما تلك المنتشرة خارج مونروفيا والمسؤولة عن أمن الحدود. وهذا أمر هام، لأن ليبريا تتجه تدريجيا نحو تولّي كامل المسؤوليات الأمنية من البعثة؛

(د) تحسين مرافق تخزين الأسلحة والذخيرة في المقاطعات الواقعة خارج العاصمة، أو بناء مرافق جديدة ملائمة لذلك الغرض؛

(هـ) تحسين مخصصات الميزانية لتزويد الأجهزة الأمنية بالمعدات الأساسية اللازمة للحفاظ على القانون والنظام في مونروفيا وفي جميع المقاطعات الليبرية؛

(و) تطوير قدرة الشرطة الوطنية على إجراء التحقيقات سواء بصفة إجمالية أو لدى فرادى الموظفين، بوصفها مسألة ذات أهمية حاسمة. ويحث الفريق عنصر الشرطة في البعثة على زيادة التوجيه الذي يقدمه للشرطة الوطنية فيما يتعلق بالأدلة الجنائية والتحقيقات الجنائية، والجرائم العابرة للحدود الوطنية، بسبل منها تعزيز الروابط بين التحقيقات لأغراض إنفاذ القانون وجمع الأدلة بحيث يمكن استعمال تلك الأدلة بفعالية أكبر في المحاكم.

(ز) منح الأولوية لتعزيز قدرة أجهزة الأمن، ولا سيما مكتب الهجرة والتجنيس، ووكالة إنفاذ قوانين مراقبة المخدرات، والشرطة الوطنية الليبرية، وبخاصة فيما يتعلق باستمرار الهجمات المسلحة على طول الحدود مع كوت ديفوار؛

(ح) تزويد اللجنة الوطنية الليبرية المعنية بالأسلحة الصغيرة بما يكفي من دعم مالي ولوجستي وسياسي لجعلها قادرة على العمل بكامل طاقتها، وهو أمر سيعزز سلطة اللجنة ويمكّنها من تحسين تنسيق ورصد عمليات نقل الأسلحة الصغيرة والذخيرة داخل ليبريا وكذلك عبر حدودها؛

٩٦ - ويوصي الفريق بأن يقوم شركاء الحكومة بما يلي:

(أ) توفير تدريب إضافي للهيئة التشريعية ووسائط الإعلام ومنظمات المجتمع المدني من أجل توطيد الرقابة المدنية على الأجهزة الأمنية؛

(ب) النظر في مقترح عقد حوار أمني وطني بهدف إعداد نهج متكامل ووضع استراتيجية لحشد الموارد والتنسيق من أجل التعجيل بإكمال عملية نقل المسؤوليات الأمنية.

Annex I

List of entities with which the Panel held meetings

Liberia

African Union
Armed Forces of Liberia
Bureau of Immigration and Naturalization
Drug Enforcement Agency
Economic Community of West African States
Emergency Response Unit
Executive Protection Service
Liberia National Commission on Small Arms
Liberia Refugee Repatriation and Resettlement Commission
Liberian National Police
Ministry of Defence
Ministry of Foreign Affairs
Ministry of Internal Affairs
Ministry of Justice
Ministry of State/Office of the President
National Security Agency
Police Support Unit
United Nations Development Programme
United Nations Mission in Liberia
United Nations police
Embassy of Côte d'Ivoire
Embassy of France
Embassy of the United States of America

Annex II

Communiqué issued by the National Muslim Council of Liberia

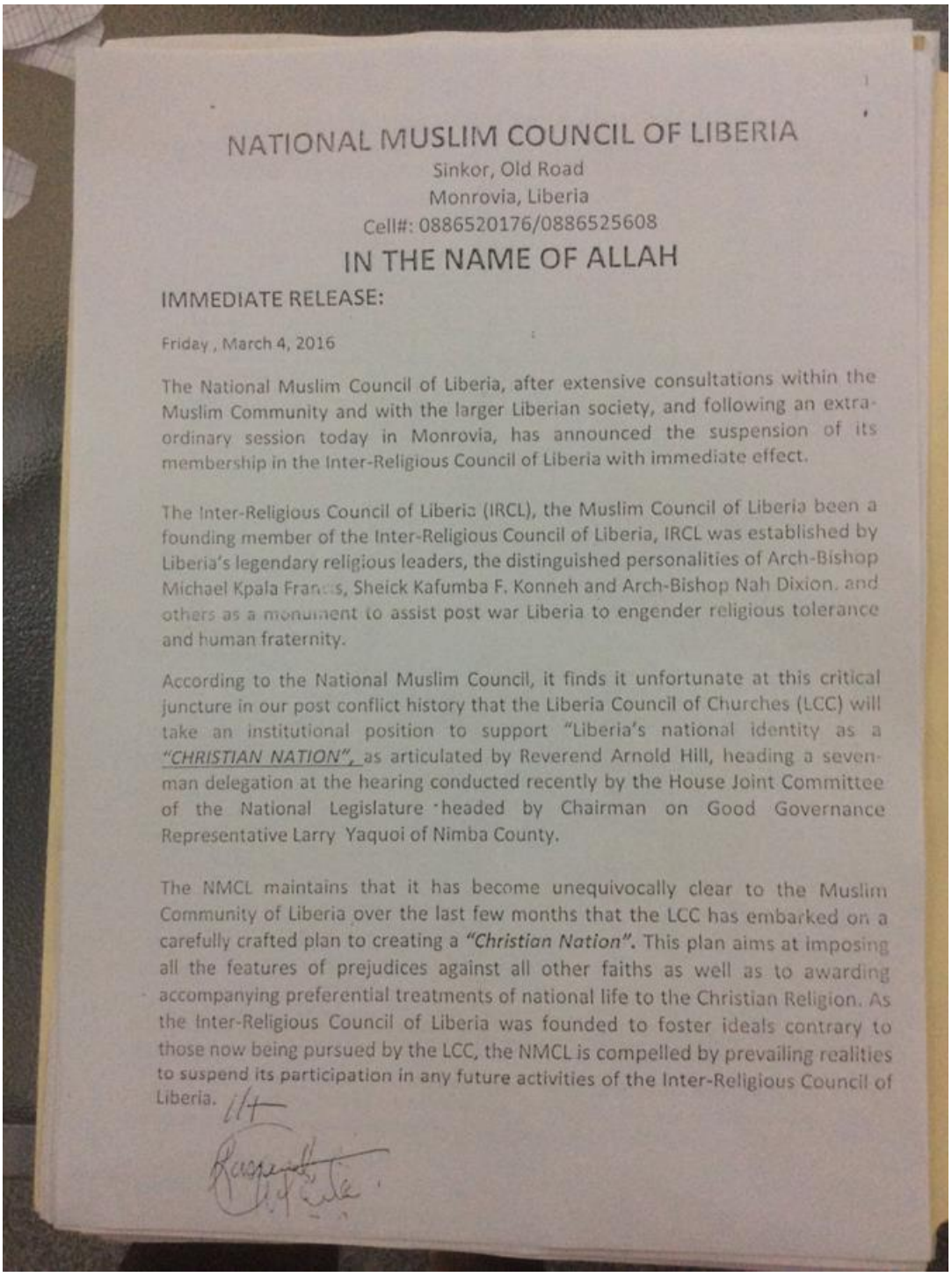

NATIONAL MUSLIM COUNCIL OF LIBERIA

Sinkor, Old Road
Monrovia, Liberia
Cell#: 0886520176/0886525608

IN THE NAME OF ALLAH

IMMEDIATE RELEASE:

Friday , March 4, 2016

The National Muslim Council of Liberia, after extensive consultations within the Muslim Community and with the larger Liberian society, and following an extra-ordinary session today in Monrovia, has announced the suspension of its membership in the Inter-Religious Council of Liberia with immediate effect.

The Inter-Religious Council of Liberia (IRCL), the Muslim Council of Liberia been a founding member of the Inter-Religious Council of Liberia, IRCL was established by Liberia's legendary religious leaders, the distinguished personalities of Arch-Bishop Michael Kpala Francis, Sheick Kafumba F. Konneh and Arch-Bishop Nah Dixion. and others as a monument to assist post war Liberia to engender religious tolerance and human fraternity.

According to the National Muslim Council, it finds it unfortunate at this critical juncture in our post conflict history that the Liberia Council of Churches (LCC) will take an institutional position to support "Liberia's national identity as a *"CHRISTIAN NATION"*, as articulated by Reverend Arnold Hill, heading a seven-man delegation at the hearing conducted recently by the House Joint Committee of the National Legislature headed by Chairman on Good Governance Representative Larry Yaquoi of Nimba County.

The NMCL maintains that it has become unequivocally clear to the Muslim Community of Liberia over the last few months that the LCC has embarked on a carefully crafted plan to creating a ***"Christian Nation"***. This plan aims at imposing all the features of prejudices against all other faiths as well as to awarding accompanying preferential treatments of national life to the Christian Religion. As the Inter-Religious Council of Liberia was founded to foster ideals contrary to those now being pursued by the LCC, the NMCL is compelled by prevailing realities to suspend its participation in any future activities of the Inter-Religious Council of Liberia.

Annex III

Current and future locations of the armed forces

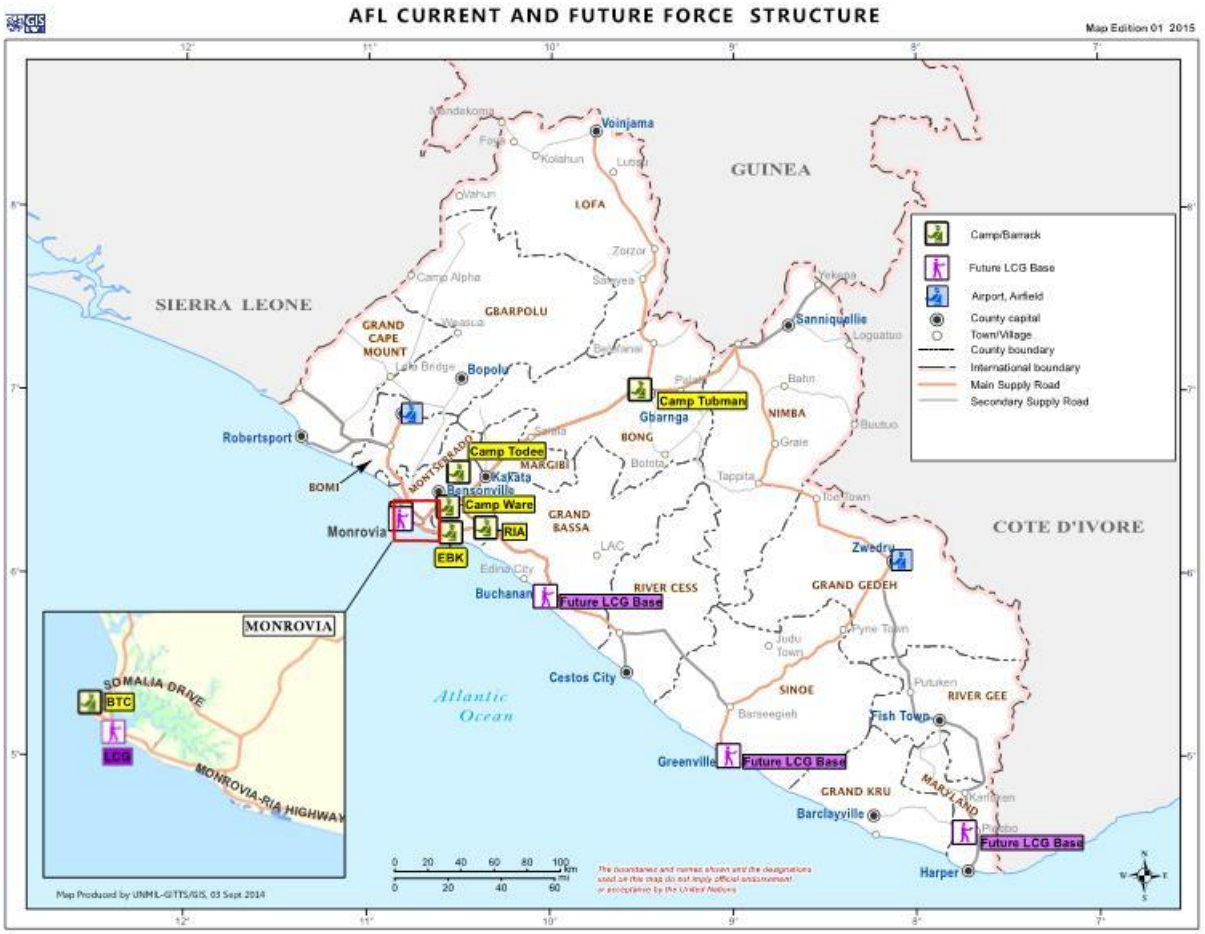

Annex IV

Current deployment status of the national police

Deployment Plan

BOMI	66	161	95	38	38	19	**161**
BONG	135	509	374	150	150	75	**509**
GBARPOLU	57	141	84	34	34	17	**141**
G/BASSA	128	350	222	89	89	44	**350**
G/CAPE MOUNT	66	200	134	54	54	27	**200**
G/GEDEH	158	349	191	76	76	38	**349**
G/KRU	25	109	84	34	34	17	**109**
LOFA	136	438	302	121	121	60	**438**
MARGIBI	149	269	120	48	48	24	**269**
MARYLAND	81	264	183	73	73	37	**264**
MONTSERRADO	2426	3983	1557	623	623	311	**3983**
NIMBA	274	731	457	183	183	91	**731**
RIVERCESS	27	113	86	34	34	17	**113**
RIVER GEE	43	175	132	53	53	26	**175**
SINOE	84	208	124	50	50	25	**208**
TOTAL	**3855**	**8000**	**4145**	**1658**	**1658**	**829**	**8000**

***Source*: Liberia National Police headquarters.**

Annex V

Logistics status of the national police

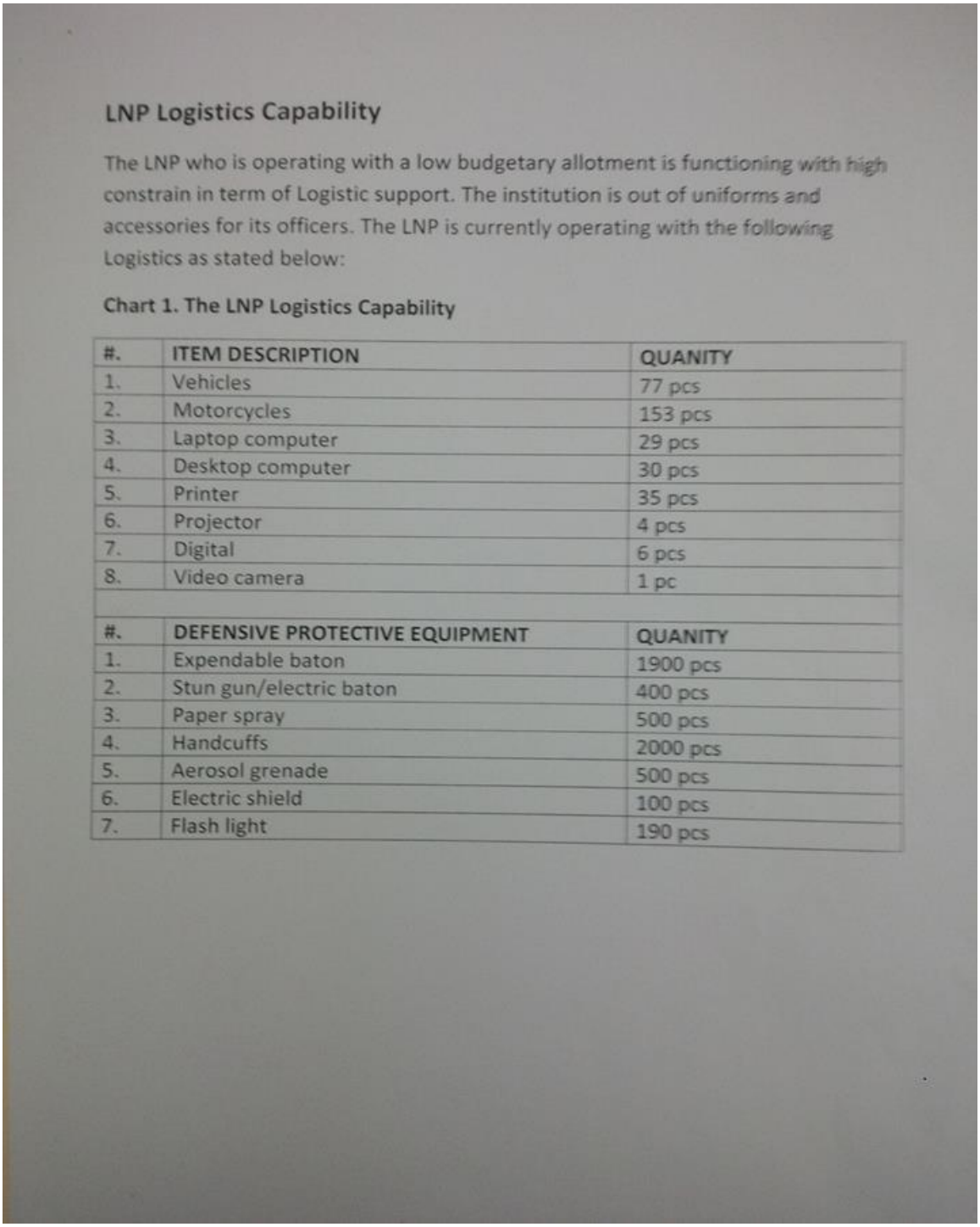

LNP Logistics Capability

The LNP who is operating with a low budgetary allotment is functioning with high constrain in term of Logistic support. The institution is out of uniforms and accessories for its officers. The LNP is currently operating with the following Logistics as stated below:

Chart 1. The LNP Logistics Capability

#.	ITEM DESCRIPTION	QUANITY
1.	Vehicles	77 pcs
2.	Motorcycles	153 pcs
3.	Laptop computer	29 pcs
4.	Desktop computer	30 pcs
5.	Printer	35 pcs
6.	Projector	4 pcs
7.	Digital	6 pcs
8.	Video camera	1 pc

#.	DEFENSIVE PROTECTIVE EQUIPMENT	QUANITY
1.	Expendable baton	1900 pcs
2.	Stun gun/electric baton	400 pcs
3.	Paper spray	500 pcs
4.	Handcuffs	2000 pcs
5.	Aerosol grenade	500 pcs
6.	Electric shield	100 pcs
7.	Flash light	190 pcs

***Source*: Liberia National Police headquarters, Monrovia.**

Annex VI

Deployment status of the Bureau of Immigration and Naturalization

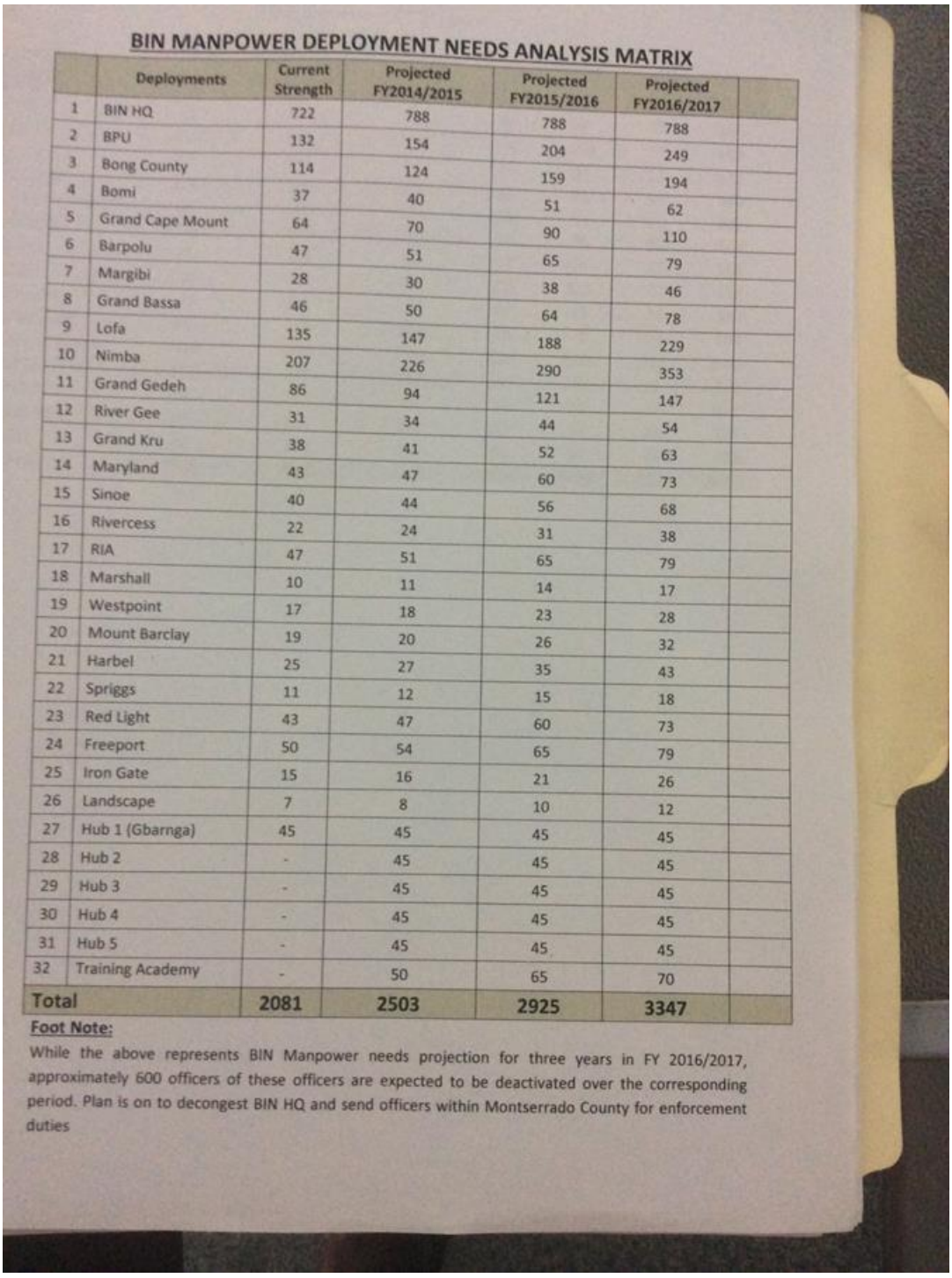

BIN MANPOWER DEPLOYMENT NEEDS ANALYSIS MATRIX

	Deployments	Current Strength	Projected FY2014/2015	Projected FY2015/2016	Projected FY2016/2017	
1	BIN HQ	722	788	788	788	
2	BPU	132	154	204	249	
3	Bong County	114	124	159	194	
4	Bomi	37	40	51	62	
5	Grand Cape Mount	64	70	90	110	
6	Barpolu	47	51	65	79	
7	Margibi	28	30	38	46	
8	Grand Bassa	46	50	64	78	
9	Lofa	135	147	188	229	
10	Nimba	207	226	290	353	
11	Grand Gedeh	86	94	121	147	
12	River Gee	31	34	44	54	
13	Grand Kru	38	41	52	63	
14	Maryland	43	47	60	73	
15	Sinoe	40	44	56	68	
16	Rivercess	22	24	31	38	
17	RIA	47	51	65	79	
18	Marshall	10	11	14	17	
19	Westpoint	17	18	23	28	
20	Mount Barclay	19	20	26	32	
21	Harbel	25	27	35	43	
22	Spriggs	11	12	15	18	
23	Red Light	43	47	60	73	
24	Freeport	50	54	65	79	
25	Iron Gate	15	16	21	26	
26	Landscape	7	8	10	12	
27	Hub 1 (Gbarnga)	45	45	45	45	
28	Hub 2	-	45	45	45	
29	Hub 3	-	45	45	45	
30	Hub 4	-	45	45	45	
31	Hub 5	-	45	45	45	
32	Training Academy	-	50	65	70	
Total		**2081**	**2503**	**2925**	**3347**	

Foot Note:

While the above represents BIN Manpower needs projection for three years in FY 2016/2017, approximately 600 officers of these officers are expected to be deactivated over the corresponding period. Plan is on to decongest BIN HQ and send officers within Montserrado County for enforcement duties

***Source*: Bureau of Immigration and Naturalization headquarters, Monrovia.**

Annex VII

Single-barrel rifles in murder cases pending before the court

Annex VIII

Hunter with a single-barrel rifle, Yekepa (Liberia-Guinea)

Annex IX

Hunter with a single-barrel rifle, Yella (Liberia-Guinea)

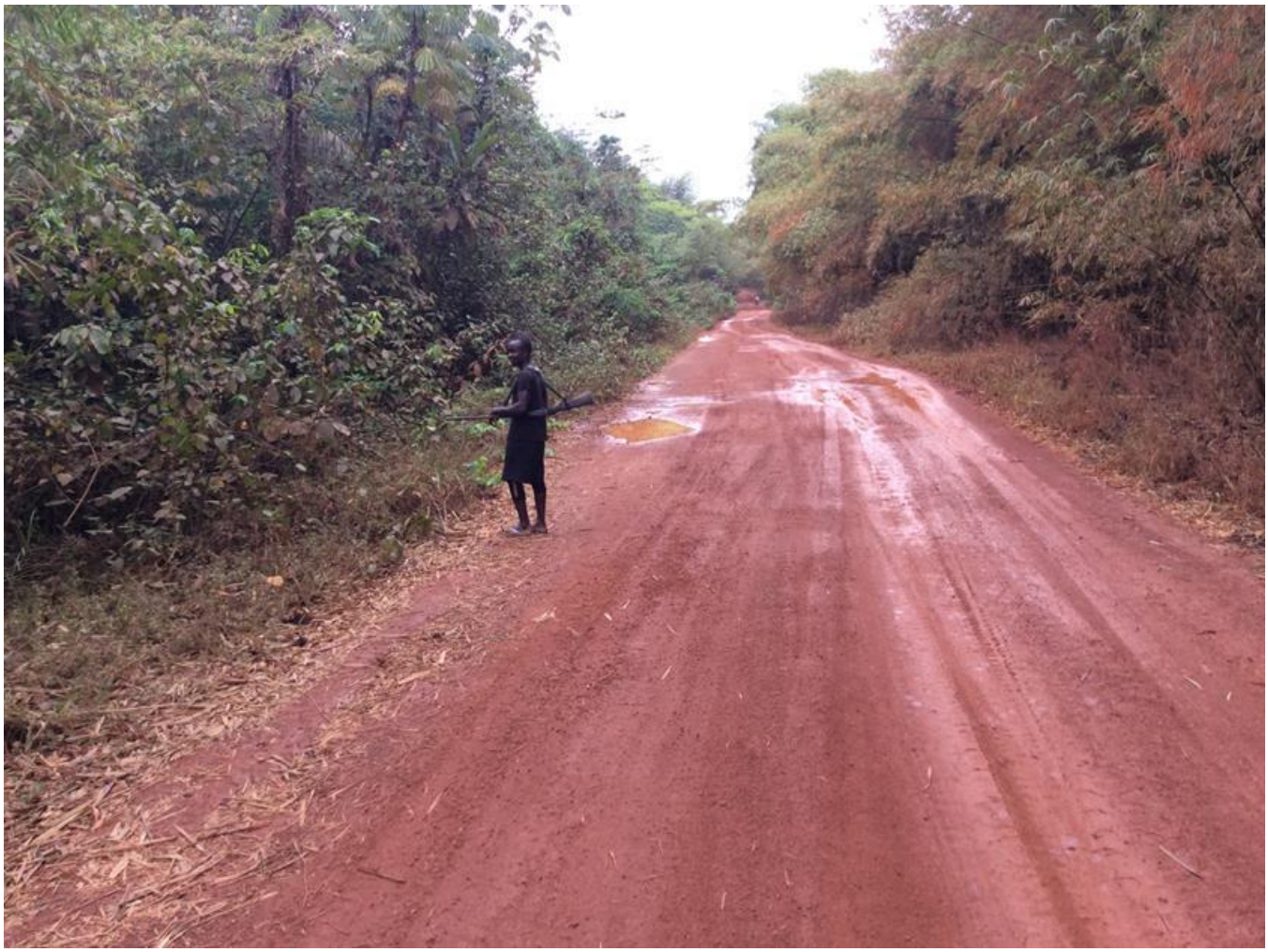

Annex X

Cavalla border crossing (Grand Gedeh) from Liberia into Côte d'Ivoire

Annex XI

List of paid members (“generals”) of the border security unit

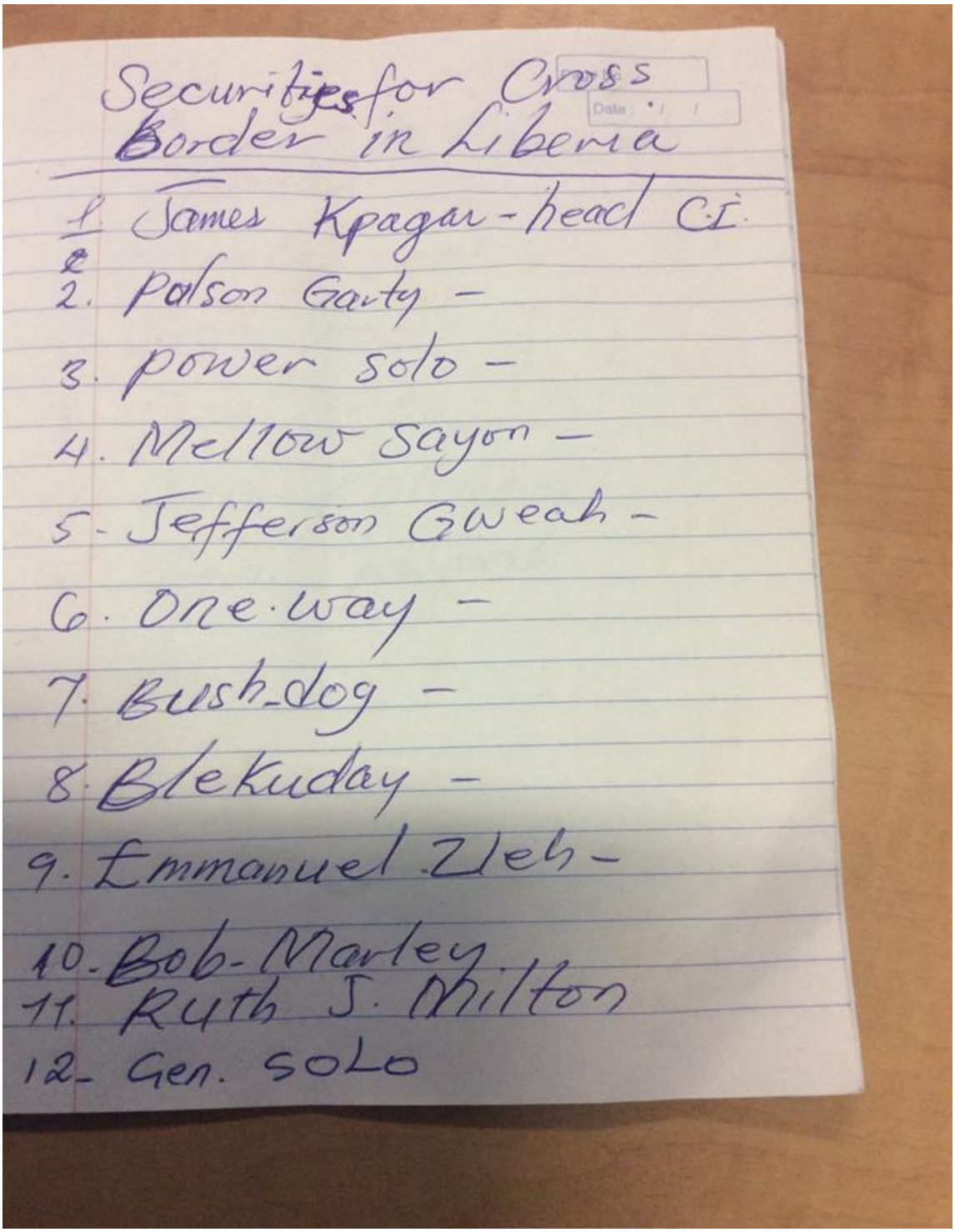

Annex XII

Handwritten names of some of the members ("generals") of the border security unit arrested following attacks in Côte d'Ivoire in 2013-2014

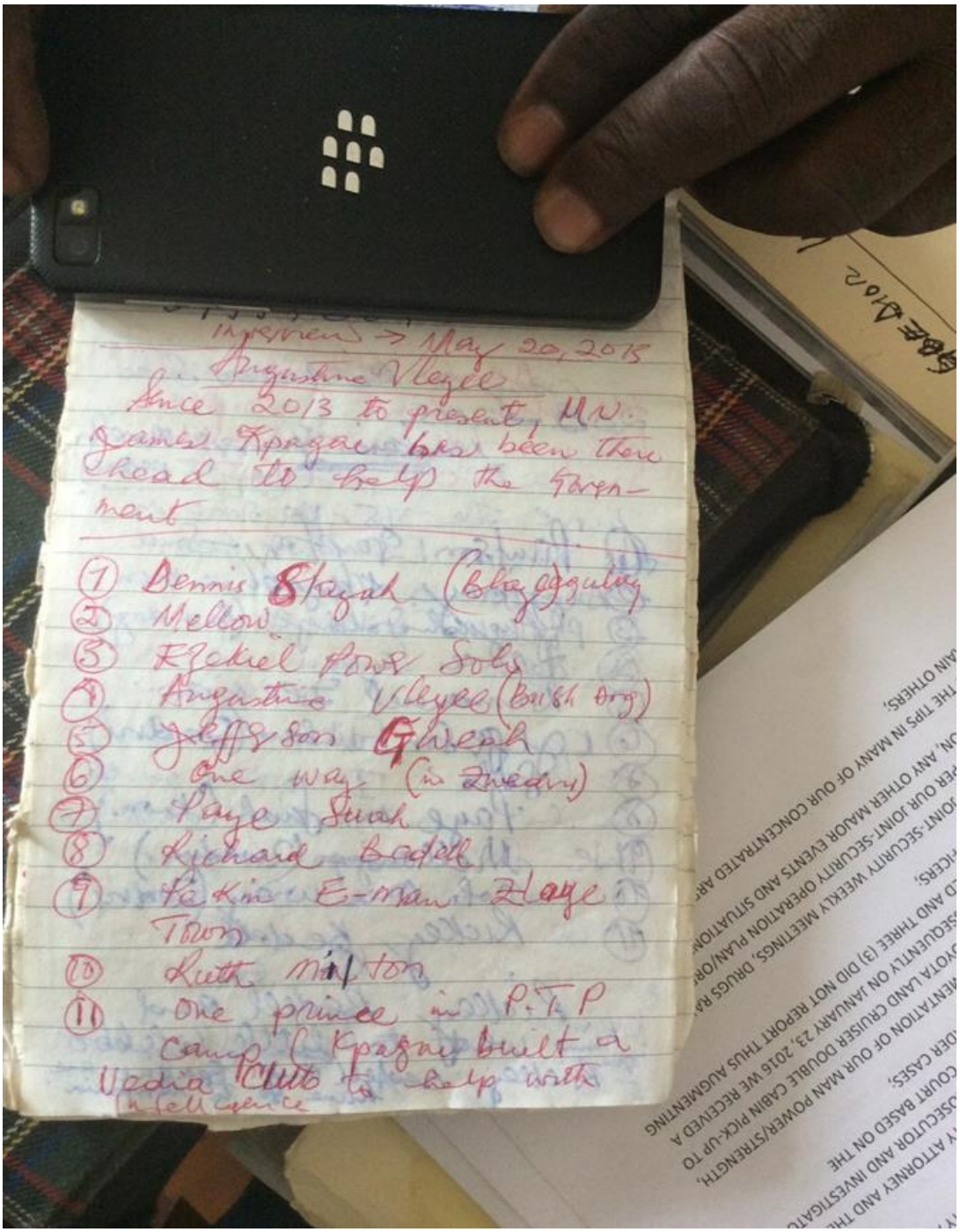

Annex XIII

List of suspected "generals" still involved in training for cross-border armed activities